جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ـ تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماستر

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

بعنـــــــوان:

جريمة التسميم في التشريع الجزائري

من إعداد الطالبة:

حنـــان سليمانـــي

إشراف الأستاذ:

د. منيـــر بـــوراس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
سعـــــاد أجـــــود	أستـــــــــــــــــاذ	رئيســـــــــــــــــا
منيـــــر بـــوراس	أستـــــــــــــاذ محاضـــر ـ أ ـ	مشرفا ومقررا
لـميـــــــاء شعبـــان	أستـــــــــاذ محاضـــــر ـ أ ـ	ممتحنـــــــــــــا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ـ تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماستر
تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

بعنـــــــوان:

جريمة التسميم في التشريع الجزائري

من إعداد الطالبة:
حنـــان سليمانـــي

إشراف الأستاذ:
منير بوراس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
سعـــــاد أجعـــــود	أستـــــــاذ	رئيســـــــــــا
منيـــــر بـــــوراس	أستـــاذ محاضـــر ـ أ ـ	مشرفا ومقررا
لـميـــــاء شعبـــان	أستـــــتاذ محاضـــر ـ أ ـ	ممتحنـــــــــــا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

الكلية لا تتحمل أي مسؤولية على ما يرد في هذه المذكرة من آراء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

النحل، الآية 97

شكر وعرفان

الحمد الله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه، والصلاة والسلام على أشرف مخلوق

أناره الله بنوره واصطفاه

كما قال تعالى ﴿مَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾ سورة لقمان الآية (12)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس، لم يشكر الله "

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والارض على ما أكرمني به

من اتمام هذه الدراسة وأرجو أن تنال رضاه

أشكر عائلتي على وقوفهم معي ومساعدتهم لي في مسيرتي الدراسية

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى

الاستاذ المشرف "**بوراس منير**"

لتفضله الكريم بالإشراف على هذه المذكرة، وتقديمه بنصحي وتوجيهي على اتمام هذه المذكرة

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة أجعود سعاد رئيسا **والدكتورة شعبان لامية** مناقشا

إهداء

أهدي هذا العمل:

قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

الإسراء 24

إلى من سلك دروب الحياة على أن يسعدنا

إلى من لا تحلو الحياة إلا بهم

إلى أمي و أبي حفظهما الله

إلى إخوتي الأحباء

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

حنان

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

- **ط:** طبعة
- **د.ط:** دون طبعة
- **د.ت.ط:** دون تاريخ طبعة
- **د.د.ن:** دون دار نشر
- **د.ت.ن:** دون تاريخ نشر
- **د.ب.ن:** دون بلد نشر

مقدمـــة

مقدمة:

إن بداية ظهور الجريمة مع ظهور الانسان قديما فقد روى القرآن الكريم قصة قتل قابيل لأخيه هابيل اولاد سيدنا أدم عليه السلام فهي اول جريمة وقعت على وجه الارض قال تعالى: ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾ سورة المائدة (30).

إن الجريمة في المجتمعات القديمة البدائية كانوا يعتمدون على أساليب ووسائل بسيطة لتنفيذ جرائمهم وكان لاكتشاف هذه الجرائم استخدام وسائل لإثبات الكلاسيكية كالشهادة والاعتراف.

ثم تطورت الجريمة بتطور المجتمع وأصبحت أكثر تنظيما عبر شبكات دولية حيث أصبح المجرمون اكثر خطورة من ذوي المؤهلات العلمية والكفاءات العالية حيث أصبح المجرم يفلت بسهولة من يد العدالة، من خلال استخدامهم الاساليب في غاية الدقة والدهاء والفطنة من اجل اختفاء الادلة وطمس الجريمة.

و قد حرمت الديانات ومنها الاسلامية القتل لقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُوراً ﴾ سورة الاسراء الاية (33).

و قد اهتمت التشريعات القديمة والحديثة بجرائم القتل خاصة القتل بالسم حيث نظرت إليه نظرة خطيرة فيها مساس بالحقوق الالهية على البشر ورتبت لها أشد الاجراءات.

إن القتل بالسم من الجرائم القديمة والحديثة التي تأثر على المجتمع خاصة فئة النساء والاطفال حيث يستخدمها النساء للإنتحار، حيث يعتبر جريمة التسميم من الجرائم المستقلة على جريمة القتل فهي جريمة شكلية تعتمد على وسليتين هما الاستعمال أو الاعطاء لتقوم الجريمة وحدد لها المشرع عقوبة وهي الاعدام، مما يجعل الطبيب الشرعي يساهم في الكشف عن الحقيقة والعدالة.

أهمية الموضوع:

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الجدل القانوني الحاصل بالنسبة لموضوع القتل بالسم ومدى شرعية، حيث انه يثير مشكلة جريمة القتل ومدى توافر القصد الجرمي والارتباط بين القصد والدافع على ارتكاب الجريمة، وتحديد مسؤولية القاتل الجزائية ودوره في تقديم السم للمجني عليه على تبرير الاعتداء على خيانة هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فهو تثير مسألة الاجراءات التي يجب على الطبيب الشرعي والمختبرات والنيابة العامة اتباعها في التحقق من الموضوع، ومدى الخطأ في تشخيص وتحليل القتل بالسم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع جريمة القتل بالسم المشار إليها في التشريعات الجزائية، خصوصا ان المشرع الجزائري والتشريعات الاخرى يولي اهتمام كبير بمثل هكذا جريمة وذلك لخطورة هذه الجريمة وما فيها من غدر وخساسة، وحين تأتي من الاقرباء والاصدقاء وربما الاعداء، إلى ذلك فإن الجريمة لا تقضي مشقة في سبيل ارتكابها وتتم بالكتمان، فهي ليست كغيرها من الجرائم التي تقع على أعين الناس، لذا فإن الباحث يحاول ان يخوض في مسارات المعرفة العلمية والعملية والتي تساهم إلى الكشف مثل هذا النوع من الجرائم ومعالمها وأساليب ارتكابها للقضاة والمحامين ورجال القضاء والاطباء من أهل الخبرة بما يلي عليهم من فائدة علمية وتطبيقية يجعل من اليسير الوقوف على هذا النوع من الجرائم.

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدت في دراستي هذه على مجموعة من الدراسات السابقة التي استفدت منها خلال بحثي هذا وتمثلت في دراسات عربية وهي:

– رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق للطالب أحمد محمود عواد الرقاد تحت اشراف الاستاذ الدكتور محمد عودة الجبور بعنوان

المســـاهمة الجنائية في جريمة القتل بالســـم دراســـة مقارنة كلية الحقوق جامعة الشـــرق الاوسط 2014.

– رسـالة اسـتكمالا لمتطلبات الحصـول على درجة الماجسـتير في الحقوق للطالب رافع عبد الله حميد الدوري تحت إشـــراف الاســـتاذ الدكتور محمد الجبور بعنوان المشـــكلات العملية والقانونية في جريمة القتل بالسم دراسة مقارنة كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط 2012.

– بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في الحقوق للطالبة محمدي ســامية تحت إشــراف الاســتاذ والدكتور حمليل الصـــــالح بعنوان دور الطب الشـــرعي في اثبات جريمة القتل العمد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد أدرار 2022.

– مذكرة من أجل الحصـول على شـهادة الماجسـتير في الحقوق للطالبة بشـقاوي منيرة تحت إشــراف الاســتاذ والدكتور لنوار عبد الرحيم بعنوان الطب الشــرعي ودوره في اثبات الجريمة كلية الحقوق – بن عكنون – جامعة الجزائر –01– 2015.

الصعوبات:

لقد وجهنا في هذه الدراســة بعض الصــعوبات والتي تتمثل في صــور التســميم ففي الكتب تذكر من دون شرح.

الاشكالية:

يطرح الموضوع العديد من الإشكالات أهمها:

كيف عالج المشرع الجزائري جريمة التسميم؟

خطة البحث:

على ضــوء تقســيم هذه الدراســة إلى فصــلين فصــل الاحكام الموضــوعية للجريمة التسميم يتضمن من المبحث الاول مفهوم جريمة التسميم والمبحث الثاني صور التسميم وطرق علاجه اما الفصل الثاني هو الاحكام الجزائية للجريمة التسميم وينقسم إلى مبحثين هما المبحث الاول أركان جريمة التسميم والمبحث الثاني الجزاء المقرر بجريمة.

المنهج:

اعتمدنا على المنهج الوصـــفي المســـتند على المنهج العلمي من خلال الرجوع إلى بيانات والمصـــادر الاصـــلية والثانوية التي تختص بموضـــوع البحث كما ســـيعتمد الباحث على المنهج لإتمام هذا البحث.

المنهج الوصـــفي (التحليلي) على وصـــف طاهرة التســـميم للوصـــول إلى أســـبابها وأنواعها والعوامل التي تتحكم فيها وكيفية علاجه.

الفصل الأول:

الأحكام الموضوعية لجريمة التسميم في التشريع الجزائري

الفصل الأول: الأحكام الموضوعية لجريمة التسميم في التشريع الجزائري

إن تاريخ ظهور علم السـموم بداية إلى ما هو أبعد من 4500 سـنة قبل الميلاد حيث يستخدم البشر السم في مجالات عديده منها في الطب أو كمضاد أو كسلاح، حيث يستخدم السم في القبائل والحضـارات القديمة للأشـخاص ذوي النفوذ العليا من اجل التخلص منهم أو السياسيين المعارضين.

يعتبر كتاب Ebers papyrus عام 1500 ق.م هو اول كتب كتاب يحتوي على عدد كبير من السموم التي يعود تاريخها إلى عدة قرون هذا التاريخ، حيث يشتمل على أكثر من 800 وصـفة طبية مثل النباتات السـامة الشـكران الكبير conium maculatum الذي اشـــتهر في بلاد الإغريق وكذلك نبات خانق الذئب Aconite napellus الذي يســـتعمله الصـينيون " سـما" لنبالهم، وبالإضـافة إلى اسـتعمال الأفيون Opium كترياق لكلا السـمين وكذلك الديجيتالس Digitalis ومنه ديوســـكورايدس Dioscorides، أحد الأطباء اليونان الذين عملوا في بلاط الإمبراطور نيرو Nero له أول محاولة في تصـــنيف الســـموم مع وصـفها، فقد صـنفت السـموم من أصـل نباتي، حيواني، ومعدني، وهذا التصـنيف اعتمد 16 قرنا وما زال هذا التصنيف مقنعا إلى الان ومنه كذلك استعملت السموم النباتية والحيوانية في تنفيذ حكم الاعدام وأبرز مثال هو اعدام سـقراط (399،430 ق.م) بعد أن أجبر على تجرع مســتخلص نبات الشــكران، للرومان Ronans مســاهمه فعالة في علم الســموم واحد من الأســاطير المتعلقة بالســموم هي قصــة الملك ميثريديتس Methredates الســادس، الذي صـنع مزيجا من المضـادات يتكون من 36 مادة سـامة (ويقال 54 ماده سـامة) وأخذ يتجرع منها كمية قليلة ليكسـب جسـمه مناعة ضـد السـموم، ونجح في ذلك ولكنه أراد في أحد الأيام الانتحار فلم يستطع أن يجد السم القاتل، فاضطر للانتحار بواسطة سيف يحمله أحد حراسه، والكثير من العلماء الذين لهم الفضـل في تطور علم السموم بالنسبة للعلماء العرب ابن سينا وموســى ابن ميمون أما في العصــر الحديث يعد الإســباني أورفيلا ماتيو الأب الحديث للعلم الســموم وهو طبيب خاص للملك فرنســا لويس الثامن عشــر، فقد بين العلاقة بين الكيمياء والحياه حيث أجرى تجاربه على آلاف الكلاب، وتطرق لموضوع الكيمياء والقضـاء، وضـرورة التحليل الكيمياوي في حالات للتعرف على السم.

إن لدراسة علم السموم أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، بعد أن أصبح التسمم من الطرق التي يستعملها الجاني لقتل ضحيته، كما وأصبح التسمم الانتحاري، والتسمم العرضي، شائعا ومتزايدا نتيجة للتنوع الشديد والمتزايد للمواد الكيميائية، التي يستخدمها الإنسان وكذلك العقاقير الطبية التي تعتبر سموما إذا أخذت بكميات كبيرة، وبعض الناس يتخذ الانتحار بالسم وسيلة للفت النظر إلى مشكلته النفسية أو الأسرية والاجتماعية.

المبحث الأول: مفهوم جريمة التسميم

إن جريمة التسـميم هي جريمة تتصـف بالغدر والخيانة والخسـاسـة وترتكب في غالبية الأحيان بين ذوي الأرحام، لأن الضـحية لم يكن يتصـور وقوعها بين أفراد عائلته أو محيطه في العمل أو الأماكن التي يطمئن فيه قلبه...إلخ، وقد شـــاع في الأزمنة الغابرة أن جريمة القتل بالسم ترتكب من قبل النساء أكثر من الرجال وخاصة في الطبقات الفقيرة والجاهلة مثل مبيدات الحشرات أما في وقتنا الحالي أصبح الانتحار بالسم أكثر شيوعا عند النساء خاصة في المدن الكبرى ومن أشـهر السـموم التي يسـتعملونها هي المهدئات والمنومات والأسـبرين ...إلخ.[1]

إن اعتداء إنسان على حياة إنسان آخر بوضـع مادة سامة أيا كانت هذه المادة يعاقب بالإعدام، فبمجرد إعطاء والاستعمال تقوم الجريمة ولا نحتاج إلى وقوع الوفاة (النتيجة). [2]

[1] سـعدي حيدرة، الجرائم ضـد الأشـخاص والأموال، القسـم الخاص بين النص والواقع في ظل أحدث الاجتهادات الفقهية والتطبيقات القضـائية مقارنة ببعض التشـريعات العربية والتشـريع الفرنسـي، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سبتمبر 2020، ص 100.

[2] ينظر: ياسـين صـافي وآخرون، الطب الشـرعي والسـموميات، منظمة الصـحة العالمية لمكتب الشـرق الأوسـط، الطبعة الثانية، بيروت 2010، ص 486.

المطلب الأول: تعريف جريمة التصميم

هناك العديد من الاختلافات بين الفقهاء ورجال القانون في تحديد تعريف شـــامل لجريمة القتل بالسم.

الفرع الأول: مدلول السم

وقد عرف الدكتور محمد الفاضل القتل بالسم بأنه: " القضاء على حياة شخص آخر بإعطائه الســم، واختلف الفقهاء والقانونيين في تحديد طبيعة القتل القائمة على الســم لوجود أنواع مختلفة من السـموم أو عقارات طبية متنوعة، وعليه فالقتل بالسـم يعني فعلا إيجابيا أو سلبيا ينهي حياة الإنسان".[1]

يقصد بالسم: " كل مادة أيا كان شكلها أو مصدرها، سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية، سواء كانت نباتية أو حيوانية أو معدنية، امتصها جسم الإنسان وأثرت في أنسجته تأثيرا كيميائيا، من شأنه أن يؤدي إلى الوفاة".[2]

(السـم عبارة عن مادة قاتلة تفتك بخلايا الجسـم مما يتسـبب عنها الموت السـريع أو البطيء على حسب قوتها وكميتها)

ولا يشترط القانون وسيلة معينة لاستعمال السم فقد يتم وضعه في الأكل أو المشروب أو بطريق الحقن الطبي أو استنشاقها مرة واحدة أو على درجات.[3]

(يقصد بالسم كل مادة أيا كان مصدرها أو شكلها يمتصها جسم الانسان وتؤثر في أنسجته تأثيرا كيميائيا من شانه ان يؤدي إلى الوفاة).

فالامتصـــاص والتفاعل مع أنســـجة الجســـم (خلايا وأعصـــاب) هما الخاصـــيتان الجوهريتان للمادة السامة، فقد تؤثر المادة المستعملة في الجسم بغير طريق الامتصاص وقد ينتج عنها الوفاة ولكنها لا تعد مادة ســـامة يتوافر فيها القتل بالســـم، فحامض الكبريتيك

---

[1] أحمد محمود عواد رقاد، المسـاهمة الجنائية في جريمة القتل بالسـم –دراسـة مقارنة–، قدمت هذه الرسـالة لاسـتكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق بجامعة الشرق الأوسط، 2014، ص 22.

[2] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص 102.

[3] محمد صـبحي نجم، شـرح قانون العقوبات الجزائري – القسـم الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السـادسـة، 2005، الجزائر، ص 46.

(الصودا الكاوية) إذا ما وضع على الجسم – بقصد القتل– فأصابه بجروح خطيرة نتج عنها الوفاة لا تكون أمام جريمة قتل بالسم لأن الحامض المستخدم في مثل هذه الظروف يعد مادة حارقة لا مادة كاوية، أما اذا تمكن الجاني من ارغام المجني عليه على شرب كميه منه في قصد القتل، فأتلف بعض اعضاء الجسم الداخلية كما امتصت اعضاء اخرى جزء من السم ومات المجني عليه نتيجة ذلك، فان الجاني يسأل عن جريمة القتل بالسم وتشدد عليه العقوبة، وتطبيقا لهذا قضى بأنه إذا " يسقي الجاني لزوجته حامض الكبريتيك على رغم انه زيت خروع ولفظ الزوجة لذلك الحامض وإسعافها بالعلاج مع انصراف قصد الجاني إلى التخلص منها يعد شروعا في جناية التسميم".[1]

هنا أخذ بها المشرع المصري الذي ينتظر وقوع النتيجة أما المشرع الجزائري فبمجرد الإعطاء أو الاستعمال تقوم الجريمة ولا تنتظر النتيجة لأنها من الجرائم الشكلية.

(يقصد بالسم كل مادة أيا كان شكلها أو مصدرها، أي سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية وسواء كانت نباتيه أو حيوانيه أو معدنيه، ما يمتصها جسم الإنسان أثرت في أنسجته تأثيرا كيميائيا من شانه ان يؤدي إلى الوفاة)[2]

(لا يقتصر مدلول السم على هذا المدلول الفني المتعارف عليه لدى أهل الخبرة وهو كل مادة تؤدي إلى الموت عن طريق التفاعل الكيميائي، وإنما يقصد بالسم هنا أي مادة – أيا كان شكلها سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية، أو أيا كان مصدرها سواء كانت حيوانية أو نباتية أو معدنية يكون من شأنها أن تحدث الوفاة.

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الضابط باعتبار المادة سامة هو بالنظر إلى طريقة تفاعلها مع أنسجة جسم الإنسان، وتعتبر كذلك كل مادة تؤدي إلى الموت عن طريق التفاعل الكيميائي، ومؤدى ذلك ألا تعتبر مادة سامة إذا كان من شأنها إحداث الوفاة عن طريق تمزيق أنسجة الجسم، كمن يدس لآخر مسمارا صغيرا في طعامه فيموت لما أحدثته من

[1] عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم الخاص جرائم الاعتداء على الانسان والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، 2010، بيروت، لبنان، ص 149.

[2] محمد السعيد رمضان، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ص 251.

تمزق في أحشـــائه أو حقنه المجني عليه عمدا بفيروس قاتل كالإيدز وإنما يعتبر هذا الفعل الأخير من قبيل إعطاء مواد ضارة).[1]

(هو مادة تدخل الجسـم بكميات كافية لإحداث ضـرر مؤقت أو دائم، غالبية ضـحايا التسـمم هم من الأطفال وعادة ما يكون تسـممهم ناتجا عن تناول الأدوية أو المواد الكيميائية كالمنظفات وغيرها، إلا أن التســـمم قد يحدث خطأ في كافة الأعمار كما يعتمده البعض كطريقة للانتحار وعادة ما يستخدمه المراهقين للانتحار.

كما يمكن ان ينتج السـم عن تداخلات دوائية أو طعام فاسـد أو ملوث أو عن طريق الاستنشاق.

هو كل اعتداء على حياة الإنسان قد يكون بصفة سلبية أو إيجابية هدفه تدمير واتلاف خلاياه.[2]

الفرع الثاني: تعريف التسميم في القانون

قد اختلف الفقهاء رجال القانون في وضـع مفهوم التسميم، فالمشرع الجزائري لم يعرف السـم بل عرف التسـميم في قانون العقوبات إذ نصـت المادة 260: " التسـميم هو الاعتداء على حياة إنسـان لتأثير مواد يمكن ان تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا أيا كان اسـتعمال أو اعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها".

فالمشـرع الجزائري اعتبر جريمة التسـميم جريمة شـكلية فبمجرد الاسـتعمال أو لإعطاء تقوم جريمة التسميم وتكون تامة لا تشترط وقوع النتيجة أو حدوث الوفاة.

وتنص المادة 221-5 من القانون الفرنســـي والتي تنص: " أي محاولة على حياة إنسـان باسـتعمال أو اعطاء أي مادة تؤدي إلى الموت يعد تسـميما ويعاقب على التسـميم بـ 30 سنة".[3]

---

[1] طارق سـرور، قانون العقوبات القسـم الخاص، جرائم الاعتداء على الأشـخاص، دار النهضـة العربية، الطبعة الثانية، 2001، ص 70-71.

[2] أحمد محمود عواد الرقاد، الرسالة السابقة، ص 24.

[3] أحسـن بوسـقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص – الجزء الأول، دار هومة، الطبعة الإحدى والعشـرون، الجزائر، 2019، ص 35.

وخصت لهذه الجريمة وهي القتل بالتسميم عقوبة الإعدام في القانون الجزائري وكذلك في غالبية القوانين المقارنة، وهذا لعدة اعتبارات منها:[1]

نظرا لسهولة ارتكاب هذه الجريمة بهذه الوسيلة، فضلا عن صعوبة اكتشافها، والقتل بالتسميم لا يطاق لأن المادة السامة تحدث آلام لا تطاق في الجسم المجني عليه هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه من الصعب في بعض الأحيان من المستحيل بمكان الوصول إلى الجاني.

وغالبا ما تستعمل هذه الوسيلة في القتل بين العائلات، ولهذا فإن هذه الجريمة أي القتل بالتسميم توصف بجريمة الغدر، والخيانة، والخساسة، وكذلك أن مرتكبها لا يعطي قيمة لهذه القداسة بين ذوي الأرحام، مما يدل على خطورته الإجرامية والتي لا تهتم الا بتلبية غرائزه ألا إنسانية، وإلا ما أقدم على مثل هذا الإجرام، كما أنه لا يعطي فرصة للمجني عليه في أخذ الحيطة والحرص لدرئها، هذه الجريمة التي لم يكن الضحية يتصور وقوعها بين افراد عائلته أو أهله أو محيطه في العمل أو في السكن الأماكن التي يسكن إليها وفيها يطمئن قلبه...إلخ.[2]

وكثيرا ما ترتكب هذه الجريمة عن سبق الإصرار والترصد، وبما أنها جريمة بهذا الانحطاط إلا أن نتيجتها غالبا ما تتحقق، لذلك نجد أن غالبية التشريعات إن لم نقل كل التشريعات لا تحدد المادة السامة، لأن الجاني قد يستعمل أي مادة أو خليط يحقق له النتيجة التي يصبو إليها وبالسهولة في تنفيذها.

فالمشرع لا يريد أن يخضع القضاة إلى قائمة من المواد السامة فتصبح ملزمة لهم، وإنما ترك القائم مفتوحة وتخضع إلى تقدير قاضي الموضوع.[3]

وإنما من الصعب جدا، توفر قائمة تحتوي على مواد سامة، وإنه من الصعوبة اتفاق رجال القضاء والخبراء في تحديد المادة السامة.

---

[1] ينظر أحسن بوسقيعة، المرجع نفسه، ص 35.

[2] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص 99-100.

[3] ينظر: سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص 100.

فالمشرع الجزائري حذا نحو المشرع الفرنسي في جريمة التسميم على أنها جريمة شكلية فبمجرد تناول المادة السامة للمجني قامت الجريمة ولا تنتظر الوفاة.

وقد ذهب المشـــرع الفرنســـي منذ عهد الملكية القديمة إلى وقتنا هذا (المادة 301 من قانون العقوبات الفرنســـي) إلى مدى بعيد في تشـــديد عقوبة تلك الجريمة إذا اعتبرها جريمة شـكلية أو جريمة سـلوك مجرد بحيث يكفي توافرها تامة مجرد إعطاء المادة السـامة للمجني عليه سواء ادت إلى ازهاق روحه أو لا وسواء عدل الجاني عن جريمته فأعطى المجني عليه ترياقا ازال أثر السم أم لا، فالعقوبة هي الاعدام في جميع الحالات، أي أن المشرع الفرنسي خرج عن المألوف في القواعد العامة وسوى بين جريمة التامة وبينما يعتبره شـروعا وفقا لهذه القواعد.

وقد سار المشرع المصري على منوال المشرع الفرنسي في أول الأمر، فكانت المادة 211 من قانون العقوبات الصادر في 1883 تنص على أن: " من تعمد قتل أحد بشيء من العقاقير أو الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت أو طويلة يعد قاتلا بالســم ويعاقب أيا كانت كيفية اســتعمال تلك العقاقير أو الجواهر ومهما كانت نتيجتها".[1]

وبالنظر إلى ما ينطوي عليه هذا النص من خروج على القواعد العامة، تدخل المشـــرع المصري في سنة 1904 بتعديل النص السابق، متأثرا في ذلك بنص المادة 379 من قانون العقوبات البلجيكي، والذي أصـــبح في ظل قانون 1937 المادة 233 عقوبات والتي تنص على أنه: " من قتل أحد عمدا بجواهر يثبت عنها الموت عاجلا أو اجلا يعد قاتلا بالســم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر، ويعاقب بالإعدام".

هنا المشـرع المصـري أخذ بحتمية توفر النتيجة وهي الموت والا لا تقوم الجريمة على خلاف المشرع الجزائري والفرنسي.[2]

ولهذا فان غالبية الفقه الجزائي يذهب إلى عدم اشـتراط المادة السـامة بطبيعتها، وانما يكفي ان تكون قد تؤدي إلى ازهاق الروح، ولهذا فان المشرع الفرنسي يعتبر أن العمل المادي

[1] علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 146-147.

[2] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص 103.

يتمثل في إعطاء الضحية من أجل استهلاك أدوية absorption قد تؤدي إلى وفاتها تكون جريمة التسميم.

وإنما العبرة في المادة السامة، عندما تلتقي بجسم الانسان هل يكون لها تأثير على الجسم أو لا؟ فقد تكون المادة غير سامة بطبيعتها ولكن عندما تدخل إلى جسم الانسان تصبح سامة باختلاطها بمادة أخرى فتصبح سامة داخل الجسم.

والعكس عندما تكون المادة سامة، وعند دخولها إلى جسم الإنسان تصبح غير سامة، لهذا فإن المقصود بلفظ استعمال هو أن تنفذ هذه المادة في جسم الانسان من اجل ان تؤدي الغاية التي أرادها الجاني، كما أن المقصود بالإعطاء لهذه المادة هي أن يعطيها الجانب بأي طريقة كانت سواء عن طريق الطعام أو الحقن أو أي طريقة أخرى.[1]

خلافا للتشريعات المقارنة الأخرى التي حذت نحو المشرع المصري في جريمة التسميم كالمشرع الأردني وغيره من التشريعات.

ومن القضايا الشهيرة قضية المركيز دوبرانفلبير Le marquise de brinvillers التي اتهمت بتسميم أحد النبلاء من عائلتها فجرت محاكمتها وحكم عليها بالإعدام وقد قطع راسها علنا ثم أحرقت جثتها عام 1667، وفي الأزمنة القديمة ولم يزل شائعا في بعض الأوساط التي تكثر فيها المآسي الغامضة وخصوصا مآسي الحياة الزوجية ويغدو القتل في السم هو السلاح الضعفاء، سلاح أولئك الذين ليس لديهم القوة الطبيعية أو الشجاعة المادية لارتكاب جريمة قتل ذات طابع عنيف، والكل يعلم ان من بين الجنات في جرائم القتل بالسم تحتل المرأة مكانا راجحا لذا فإن بيع السم محظور ولا يسمح به بمقتضى تعليمات دقيقة جدا.[2]

الفرع الثالث: مدلول السم في الطب

هو كل مادة إذا دخلت الجسم بكمية كافية احدثت فيه اضطرابا مؤقتا أو ادى إلى توقف أو اضطراب المظاهر الحياتية المختلفة.

---

[1] ينظر: سعدي حيدرة، المرجع نفسه، ص 103.

[2] رافع عبد الله حميد الدوري، المشكلات العملية والقانونية في جريمة القتل بالسم، دراسة مقارنة بين القانون الأردني والعراقي، قدمت هذه رسالة الماجستير في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، 2013.

ويتميز التسمم عن عدم التحمل بأن أعراض التسمم تتدرج بالظهور في أكثر الاحيان، وتتناسب شدتها مع مقدار السم الداخلي للجسم، وقد تترك بعد الشفاء بعض الآثار بينما تكون الأعراض في عدم التحمل باكرة، وتأتي دفعة واحدة ولا تتناسب شدتها مع المقادير المأخوذة من المادة، وتنتهي بالشفاء دون أن تترك أثرا.

وأيضا السم هو عامل كيميائي أو نباتي، يستطيع إحداث الأذى والدمار في الأنسجة الحيوية وتعتبر معظم الأدوية سموما إذا ما اخذت بكميات تزيد عن المقادير العلاجية، أن الحد بين الأثر العلاجي والتسمم من دواء ما قد يكون ضيقا جدا.[1]

إن سهولة الحصول على الأدوية في وقتنا الحالي يؤدي إلى كثرة التسميم وتعرض الأشخاص إلى الخطر.

الفرع الرابع: تصنيفات السموم

هناك عدة تصنيفات للسموم حسب طبيعتها:[2]

- السموم الغازية: مثل اول اكسيد الكربون، سلفيد الهيدروجين، اكسيد النيتروجين، وغازات الحرب.

- السموم الطيارة: كالكحول، الكلوروفورم، البترول، الفسفور، وحمض الساندريك.

- السموم المعدنية: وتشمل الزئبق والزرنيخ والرصاص.

- السموم العضوية: وتشمل القلويات Alkaloids والباربثورات وغيرها.

- غازات الحرب: ومن بين الأسلحة التي تستعملها الجيوش في الحروب الأسلحة النووية والأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيمياوية.

- الغازات المسيلة للدموع: وهي الغازات التي تستعملها قوات مكافحة الشغب بتفريق المتظاهرين بغرض استعادة النظام والأمن.

---

[1] ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص 481.

[2] ياسر صافي علي وآخرون، المرجع السابق، ص 481.

– الأدوية: تشكل الأدوية أحد مصادر التسمم لما تحتويه من مكونات سامة احيانا ومخدره ينتج عن تناولها بجرعات كبيرة إذا لم تحترم البيانات التي تتضمنها الوصفة الطبية وتعليمات وإرشادات الطبيب المختص والصيدلي.

– مستحضرات التنظيف والأسمدة الفلاحية: تحتوي هذه المستحضرات على مواد سامة يجب على من يستخدمها ان يراعي إرشادات الوقاية، كاستعمال القفازات اليدوية والكمامات وتجنب تركها في متناول الأطفال، ونظرا لسهولة استعمالها يستبعد استخدامها من طرف الاشخاص لغرض الانتحار أو لغرض اجرامي فضلا عن احتمال إصابة مستعمليها عرضا نتيجة خطأ في قواعد وارشادات الاستخدام.[1]

أولا: أنواع السموم

هناك العديد من السموم سريعة الانتشار سوف نذكر منها:

أ. **السموم المعدنية:** ويقصد بها أيضا السموم المهيجة كالزرنيخ والزئبق والفسفور والرصاص وهي كالتالي:[2]

– **التسمم بالزرنيخ:** هو من السموم المعدنية الاكثر انتشارا في البلاد لأنه سهل الحصول عليه، لا يوجد بها رائحة، يعرفه الفلاحون باسم (سم الفئران) ولها عدة أنواع: الاوكسيد الابيض والكريتور الاصفر الأكثر انتشارا في الأسواق، يستعمل الزرنيخ في مختلف الأطعمة فيعطى للمجني عليه في كوب قهوة مثلا، وكذلك يستعمل ايضا في إجهاض المرأة الحامل، فالسم يظهر في المعدة الخالية بعد ربع ساعة اما اذا كانت المعدة فيها مواد دهنية فإنها تستغرق وقتا.

– **التسمم بالفوسفور:** يعد الشكل الحبيبي للفسفور الأحمر آمنا نسبيا حيث أنه قليل السمية أما الشكل المعروف باسم الفوسفور الأصفر والمستخدم في صناعة الألعاب النارية وعلى نطاق ضيق للغاية في صناعة سموم القوارض، فهو شديد السمية للغاية، وتعاطي جرعات

[1] محمد سامية، دور الطب الشرعي في إثبات جريمة قتل العمد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية ادرار،2022، ص 100، 101. تاريخ المناقشة: 2022/01/24.

[2] ينظر: مديحة فؤاد الخضري، الطب الشرعي ومسرح الجريمة، المكتب الجامعي الجديد، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005، ص 217.

صغيره يؤدي إلى غثيان وإسهال شديد وانهيار نتيجة انخفاض ضغط الدم وزيادة حموضة الدم وتلف شديد بالكبد مصحوب بيرقان Jaundice وفشل الحاد بالكبد وإذا كان التعاطي عن طريق الفم فإن غسل المعدة وشفطها من الأمور المنصوح بها، مع العلاج الدائم المكثف، ويجب إعطاء الفيتامين k ومعالجة كل من الفشل الكبدي والكلوي ومعالجة متابعه، وفي حالة سقوط الفوسفور الأبيض على الجلب فإنه قد يسبب حروقا شديدة، لذلك تغسل المنطقة المحترقة بمحلول كبريتات النحاس 1% وتعطي كما في الحروق النارية، أما مركبات الفوسفور العضوية وأشهرها مركب الباراتيون Parathion المستخدم كمبيد حشري.[1]

– **التسمم بالرصاص:** يندرج حصول تسمم حاد بهذا الجوهر، والملح المقابل للذوبان والذي يكثر استعماله هو الخلات فقط وهذا أخطر إذا أخذ منه مقادير كبيرة.

– الأعراض: يحس المصاب بطعم حلو معدني قابض ويشعر بضيق في الحلق والعطش الشديد وألم البطن ويحس بالضغط وقيء وإمساك عادة، ويكون البراز أسود في العادة وينقطع البول وتحصل تقلصات في الاطراف والالم بالراس ونعاس، وقد يحدث احيانا شلل بالأطراف ويتم العلاج بغسل المعدة ويعطى للمصاب محاليل سلفاتية.[2]

– **التسمم بالنحاس:** تستعمل في بعض الأحيان أملاح النحاس كالسلفات في التسمم الجنائي وتحدث عرضا أحيانا من الزنجار الناتج من استعمال الأواني النحاسية غير كاملة التنظيف والشائع استعمالها بالقرى، وكثيرا ما يعتري أعراض الالتهاب المعدي المعوي في حالات التسمم بالزرنيخ لهذا الزنجار.

الأعراض: طعم معدني وألم شديد بالبطن وإسهال وانحطاط وهذه كل الاعراض السم المهيج، ويكون لون مواد القيء اخضر أو ازرق ولهذا أهمية كبرى في الاستدلال، ويصعب التنفس ويشتد الظماء ويبرد العرق ويشتد الصداع، وقد يصبح المصاب في حالة غيبوبة، وقد تحدث الوفاة في بعض ساعات ولو أن ذلك نادرا واقل مقدار سام غير معروف ولكنه كبير. وعلاجه غسل المعدة والملطفات والإسعافات العامة.[3]

---

[1] ياسر صافي علي وآخرون، المرجع السابق، ص 513.

[2] مديحة فؤاد الخضري، المرجع السابق، ص 322.

[3] مديحة فؤاد الخضري، مرجع نفسه، ص 323.

– **التسمم بالزئبق:** يستخدم لقياس ضغط الدم وقياس الحرارة ويدخل في صناعة السبائك، وحشو الاسنان، وكان من الشائع قديما إعطاؤه للمرضى المصابين بالانغلاق المعوي Intussuxeption بقصد العلاج، ومن أشهر مركبات الزئبق كلوريد الزئبق المعرف باسم السليماني. وكان يستخدم كمظهر قوي، ومركب الكالوميل الذي كان يستخدم كمسهل، ومركبات الزئبق المدرة للبول، وأكسيد الزئبق والراسب الابيض، وهو مركب نشادري للزئبق، وكانتا يستخدمان على صورة مراهم في علاج الامراض الجلدية، ومن اشهر مركبات الزئبق العضوية مركب ميتيل الزئبق المستخدم كقاتل للفطريات في حفظ الحبوب من التعفن لحين زراعتها.[1]

يشكل بخار الزئبق عند درجة حرارة الغرفة، وعلى وجه الخصوص في الأماكن المغلقة، خطرا صحيحا على الافراد في المختبرات، وعيادات الاسنان، وأماكن العمل المتداول فيه الزئبق في صورة العنصرية، حيث إن استنشاقه يسبب تسمما بهذا السم المعدني، تبدو أعراضه بعد امتصاصه بقدر كبير عن هذا الطريق.[2]

الأعراض: طعم معدني شديد وضيق في الحلق وشعور محرق من الفم إلى المعدة وآلم منتشر في البطن ثم قيء شديد يخرج ما احتوته المعدة أو لا ثم مخاط بشكل خيوط ويغلب أن يكون مبقعا بالدم ويحدث زحير أو اسهالا غزيرا، ويصير البراز مائيا ومبقعا بالدم وبه قطع من الغشاء المخاطي

علاجه: تغسل المعدة باحتراس ويعطى كثير من المواد الزلالية كزلال البيض ويجب استخراجه بسرعة منعا لعودة ذوبانه – ويعطى أيضا أكسيد المغنيسي والمطلقات كالدقيق في الماء وماء الشعير. ..الخ

ب) السموم النباتية: تحتوي هذه النباتات على مواد فعالة، فمنها ما هو مفيد ومنها ما هو ضار فمثل عندما تختلط بمواد أخرى مثل المعادن تصبح سريعة الانتشار ونذكر منها الاكثر انتشارا منها:[3]

[1] ياسر صافي علي وآخرون، المرجع السابق، ص 511

[2] مديحة فؤاد الخضري، المرجع السابق، ص 327

[3] حسين علي شحرور، الطب الشرعي مبادئ وحقائق، مكتبة نرجس، د ط، د ن، ص 289.

-**الافيوان أو الافيونيات:** كتب سبنهام سنة 1680 من بين الادوية التي افرحت الله بإعطائها للإنسان لتزيل آلامه لا شيء يفوق الأفيون. لا يوجد أي دواء مسكن للآلام يفوق مفعول الافيون، وقد عرف السومريون آثاره التنفسية سنة 4000 ق.م، وعرفه العرب القدامى واستعمله ونقلوه إلى بلدان الشرق، وغالبا ما استعمل في معالجة الديزنطاريا. واستعمله آهالي الشرق للتدخين، وقد دخل اوروبا في أواسط القرن السادس عشر[1].

و قد أطلقوا عليها تسمية (ابو النوم) ويستخدم من نبات الخشخاش، وقد استخدمه قدماء المصريين كادواء لعلاج الاطفال كثير البكاء وتزين تماثيل وصور الآلهة.

وتحتوي العصارة المستخرجة على عدد كبير من الفلواتيات مثل المورفين والكودانين، واليابافيرين إضافة لبعض مشتقاتها مثل الهروين والدالودين.[2]

أعراض: يحدث بطء في سرعة التنفس يصل إلى 2-4 مرات في الدقيقة الواحدة، وتكون حدقة العين منقبضة لتصل حجم رأس الدبوس ولكن اذا كان نقص الاوكسجين بالغا فقد تتسع الحدقة ويحدث الدوران، تنخفض درجة حرارة الجسم وترتخى العضلات. [3]

علاجه: يراعي للمحافظة على مجرى التنفس سالكا وذلك يشفط السوائل أو بتركيب أنبوبة الحنجرية، ومساندة عملية التنفس بإعطاء الاكسجين من خلال التنفس الاصطناعي، والمحافظة على الدورة الدموية بإمداد الجسم بالسوائل الوريدية، ثم حقن المريض بالترياق الفيزيزلوجي الذي يضاد عمل الأفيونيات ن وذلك عن طريق الحقن الوريد أو العضل، أو في الانبوبة الحنجرية، ويكرر الحقن حسب استجابة المريض للعلاج.

ب-الكوكايين: هو مادة قلوانية طبيعية تتواجد في أوراق نبتة تعرف باسم Erythroxylin coce وهو عبارة عن مسحوق ابيض اللون، مر الطعم، يستعمل كمخدر موضعي للعين والأذن.

[1] ياسر صافي وآخرون، مرجع السابق، ص 515.

[2] حسين على شحرور، نفس المرجع، ص 290.

[3] ياسر صافي وآخرون، نفس المرجع، ص 517.

يؤخذ استنشاقا عن طريق الأنف، ويمكن ايضا ان يؤخذ عن طريق الحقن الوريدية بحقنه تحت الجلد.[1]

يقدر المقدار السام منه حوالي 200 ميليغرام ويمكن أن يقود للوفاة خلال ساعات قليلة تنشط الكميات القليلة منه (100 ميليغرام) تعطي شعورا بالحيوية والنشاط والانتعاش، ويعمل على تحسين وازالة التعب والإحباط والوصول إلى النشوة.

وعندما يؤخذ بكميات كبيرة فإنه تظهر عليه إشارات اختلاج وارتعاش حتى تصل حدود التشنج الذي يعم كل الجسم، ويبدأ الهذيان والهلوسة السمعية والبصرية والشمية ويزداد الجسم تعرقا وتتسرع دقات القلب، ترتفع حرارة الجسم.[2]

علاجه: يمكن وضع المريض في المشفى، وتوقيف المخدر في الحال ويمكن علاج التوتر والقلق بالمهدئات مع تقديم نصائح ورعاية نفسية للمريض.

ج) الحشيش والبانجو: نؤخذ من قمم الازهار للنبات، هذه القمم من للأزهار تقطع من النبات وتضغط مع بعضها البعض إلى كنب من الحشيش ويوجد لها العديد من التسميات البانجو، الكيف والمانجا والمريواتا (الماريجواتا) النبات يستخدم في تصنيع الحبال" ماريوتا" هذا اسم النبتة "نبات متشابه" ينمو في الولايات المتحدة.

يمكن تعاطيه عن طريق التدخين بخلطه مع التبغ، وتدخينه في شكل سجائر يمكن غليه مع الشاي أو القهوة، وتخلط مع المخدرات الأخرى مثل الأفيون.

علاجه:

- غسيل المعدة أو محلول بيكربونات الصوديوم، اذا اخذ بواسطة الفم.

- العلاج بشكل رئيسي عرضي مثلا منبهات تنفسية في حالة خمود التنفس.

د- النيكوتين: يعد النيكوتين من القلوانيات الشديدة السمية، وهو يوجد في في نبات االتبغ المعروف باسم Nicotiana tabacun and Nicotiana rustice وهو نبات حولي، ينمو ويموت كل عام، وأوراقه خضراء كبيرة، وهي التي تستعمل في صنع التبغ، وكذلك يستخدم

[1] حسين على شحرور، المرجع السابق، ص 291.

[2] جلال الجابري، الطب الشرعي والسموم، منتدى اقراء لثقافي، الطبعة الاولى 2002، عمان، 2002، ص 476.

النيكوتين في صنع المبيدات الحشرية، ويحدث تسمم منه عرضيا عند الأطفال الذين يأكلون السجائر، أو الكبار المتعارضين للمبيدات.[1]

أعراض: يشعر المريض بالحرقان من الفم إلى المريء والمعدة كما يشكو من غثيان وقئ وألام بالبطن وإسهال، يصاحب ذلك عرق غزير، واتساع حدقتي العينين وزيادة دقات القلب، وارتفاع ضغط الدم، كما تصاب عضلات الجسم الارتعاشات والاختلاجات.[2]

علاجه:

- الوقف الفوري للتدخين.
- علاج الأعراض المصاحبة للتوقف.
- أخذ تدابير اللازمة لإيقاف صناعة التبغ.

و- الأرغوت: الارغوت فطر طفيلي، ينمو كثير في المحاصيل الزراعية وكلمة (أرغوت) تطلق على أصاليب (نبتة الفطر) وينمو الارغوت في المناطق شديدة البرودة في فرنسا، انجلترا ويحدث تسمم حاد بهذه القلوانيات في حالة تناول جرعة زائدة، أو جرعة علاجية في شخص يعاني من الحساسية لهذه المركبات.

يستعمل في العلاجات الطبية: في الصداع النسبي (الشقيقة). وانخفاض ضغط الدم، ونزيف ما بعد الولادة، وتثبيط إفراز هرمون البرولاكتين prolactin secretion، وتحريض الولادة Induction of labour، وعلاج باركسونParkinsonism.

الأعراض: غثيان وقيء اسهال وعطش شديد، ضعف عام وصداع، تقلصات عضلية في الاصابع والأطراف، وقد تشمل الجذع كله، الرؤية المزدوجة وضعف السمع وصعوبة الكلام.

علاجه:

- العناية بتعويض السوائل المفقودة.
- الغسيل المعدي مع إعطاء الفحم الفعال.

---

[1] ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص 523 و525

[2] ينظر، ياسر صافي وآخرون، المرجع نفسه، ص 529

– مضاد موسعات للشرايين مثل النيتروبروساید (IV nitroprusside) ویعطى حقنا وریدیا.

ح) السموم الغازية: يقصد بها الغازات السامة مثل غاز أحادي أكسيد الفحم والسيانيد. ..الخ[1]

أ) أول أكسيد الفحم: هو غاز لا لون ولا رائحة ولا طعم، وهو ينتج عن الاحتراق الناقص للمواد الفحمية والعضوية الكثيرة التواجد في ملوثات المحيط، وقديما كان غاز الفحم المستهلك بالمنازل سبب الكثير من الاصابات ولكن مع حلول الغاز الطبيعي محله في المنازل أصبح التسمم أقل بكثير. [2]

و في الكثير من أنحاء العالم تسجل حالات التسمم عرضية أو انتحارية بهذا الغاز، وقد ساهمت أعمال التكنولوجيا العصرية في ارتفاع انتاجه وكذلك في الحد من التسمم به، وتنتج الولايات المتحدة الامريكية ما يعادل 90% طن سنويا من هذا الغاز.

أعراض: التسمم يبدأ عادة بنوع من التوعك والدوار والصداع وصعوبة التركيز الذهني مع اضطرابات حواسية كنقص بالقدرة البصرية والسمعية مع السقوط المتكرر أثناء محاولات الوقوف وبذلك يشبه حالات السكر.

و ترتفع حرارة الجسم إلى حدود 38،5% ويبدأ الجلد متوردا أحيانا ولكن غالبا ما يكون مزرق بسبب العوارض النفسية (نقص الاوكسجين) وقد يتبقع الجلد ببقع وردية ويهبط الضغط الدموي ويتسارع التنفس، وكذلك يلاحظ ارتفاع السكر الدموي.

علاجه: إذا تمت المعالجة الفورية فإن النتائج ستكون جيدة، واذا عاش المصاب فقد يعاني من مضاعفات عصبية ونفسية طبعا حسب تركيز الكربوكسي هيموغلوبين ونسبة نقص الاوكسجين بالانسجة الدماغية التي لا تتحمل هذا النفص لفترة تتعدى بضع دقائق.

[1] رجاء محمد عبد المعيود– مبادئ علم الطب الشرعي والسموم لرجال الامن والقانون، جامعة نايف العربية للعلوم القانونية، الطبعة الاولى، 1433 هـ –2012م، الرياض، ص 272

[2] رجاء محمد عبد المعيود، المرجع نفسه، ص 275.

غاز السيانيد HCN: تعتبر مادة السيانيد من أسرع السموم فتكا وفعالية، ومع أن التسمم به ليس شـائعا، إلا أن تلك المادة ما زالت ذات اهتمام كبير في الطب الشـرعي كما يسـتخدم السياتيد في الحروب الكيميائية .

يستخدم غاز السيانيد في الصناعات المختلفة مثل طلاء المعادن واستخلاص الذهب وتحميض الافلام وانتاج المطاط والمحشرات الكيميائية.

ويستخدم كذلك كمادة معقمة ضمن مبيدات المختبرات لتعقيم المستودعات وصوامع الحبوب، وقد تستخدم أملاح السياتيد لاعراض القتل، عن طريق دسها بالمأكولات والمشروب، ليتم تناولها بالفم.[1]

-تنتج أيونات السيانيد من نباتات تحتوي على السيانوجينيك غلايكوساید ومن هذه النباتات بذور التفاح، والاجاص، ونواة الدراق، والمشـــمش المر، واللوز المر، وبذور وجذور نبتة الكسافا التي تشتهر في افريقيا.

-دواء النيتروبروسـايد الذي يسـتخدم في علاج نوبات فرط الضـغط، حيث يكون من نواتج استقلاب هذا العلاج مادة السيانيد.

أعراض:-يؤدي التسمم بغاز السيانيد إلى ظهور أعراض سريعة خلال ثوان ويمكن ان تؤدي ذلك إلى الوفاة خلال دقائق، إن الاعراض عادة تبدأ على شـــكل صـــداع، واحمرار في الوجنتين، وزيادة في ســـرعة التنفس، خلل في انتظام دقات القلب، وهبوط دقات القلب وتشنجات، واختلاجات، ثم غيبوبة، والوفاة اعتمادا على زيادة تركيز السياتيد بالدم. [2]

علاجه:

-دعم الجهاز التنفسي ودعم جهاز الدوران

-اعطاء الاكسجين 100% حيث ان الاكسجين ينشط الانزيمات التي يثبطها السياتيد وكذلك يؤيد عمل التيوسلفايت عند استخدام الترياق.

[1] ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص549.

[2] ياسر صافي وآخرون، المرجع نفسه، ص 551.

هناك مواد يمكن استخدامها كترياق لعلاج التسمم ومنها:

-النتريت والتيوسلفين مثل أميل نتريت، وصوديوم نتريت والتيوسلفات، وهذه التركيبة متعارف عليها كترياق لعلاج التسمم بالسيانيد

-يعطي هذا الترياق في حالات التسمم المتوسطة، والشديدة، وحالات زيادة درجة الحموضة الشديدة.

السموم المتنوعة: تتمثل في السموم الغذائي والسموم الحيوانية

-السموم الغذائي: إن أكثر أنواع التسمم الذي يصيب الإفراد هو التسمم الغذائي نتيجة سهولة تناولها مثل الأغذية الملوثة بالبكتيريات والفطريات. ..الخ. [1]

تصيب عادة أشخاص في آن واحد نتيجة تناولهم من نفس المادة المستهلكة

-تناول بعض المواد المتشـــابهة ظن انها مواد غذائية مثل ثمار نباتات الســـامة مع بعض الثمار الصالحة للاكل.

-تناول بعض المواد الغذائية أو الحيوانية في طور النمو يكون النبات ساما، إما بسبب عدم نضـجه كالتفاح الغير الناضـجة، حيث يحتوي هذا الثمار في طريق النمو على مادة السـامة مثل الاميغدالينAmygdaline وغيرها [2].

-تناول مواد غذائية ثم انتهاء صـلاحيتها نتيجة لوجود مضـافات خارجية كمبيدات الحشـرية الزراعية والمواد الحافظة، أو الملونات أو الرائحة أو الطعم غير مطابقة للمواصفات الصحية، كالجراثيم أو الفطريات وهذا هو الأكثر أنواع التسمم الغذائي شيوعا وأشهرها.

-قد يحدث التسـمم بفعل الحسـاسـية لبعض الأشـخاص الذين يعانون من أمراض أخرى مثل إلى حســاســية للفول عند المصــابين بنقص إنزيم نازعة هيدروجين الغلوكوز -6- فسـفات G6PD. ..الخ.

[1] ينظر، أحمد محمود عواد الرقاد، الرسالة السابقة، ص 24

[2] ينظر، ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص 571

قد يحدث تصدم بين تفاعل المادة الغذائية ودواء الذي يتعاطاه الشخص في نفس الوقت، هنا يسبب أضرار جانبية الضارة للدواء مثل اعراض ارتفاع ضغط الدم الحاد عند نتاول الاغذية الغنية بالامينات الاحادية Monamines مع تعاطي الادوية المثبطة لانزيم أكسيداز وحيدات الامين Monamine Oxidase .

المعالجة:

إن التسمم الغذائي يموت عادة بفشل التنفس، فإن استخدام فغر الرغامي tracheastony الباكر مع وسائل التنفس الميكانيكية يمكن أن يحافظ على حياة المصابين، ويجب إعطاء المريض حقنة شرجية منظفة لإزالة بقايا السم التي لم يتم امتصاصها بالقولون، وتجرى للمريض اختبارات حساسية لمضادات الذيقانات، ويعطى 100,000 وحدة الانماط (A) و(B) و(E) من مضاد الذيقان عن طريق الحقن الوريدي.[1]

-السموم الحيوانية:

1) سم الحيات: الحيات واسعة الانتشار في العالم خاصة في المناطق العربية وفي الصحراء، فهي تتميز بضخامة حجمها لتغلب على الفرائس، فهناك حيات سامة تفرز غددها اللعابية المتحورة سموما بروتينية تهاجم بها الفريسة، ومن أشهر أنواع الحيات السامة فصيلة الكوبرا وفصيلة الأفاعي، وفصيلة ثعابين الصحراء، ومن أشهر فصيلة هي الكوبرا أو الصل تفرز سما يؤثر على الجهاز العصبي، أما فصيلة الأفاعي ومنها القرناء، فتفرز سموما يؤثر على الدم والأوعية الدموية على الخصوص، حيث تسبب نزيفا.[2]

2) سم الكوبرا: إن لدغ ثعبان الكوبرا يؤدي إلى إتلاف الخلايا أو ذوبانها، ويخثر الدم ويسبب كذلك شلل عضلات التنفس مما يؤدي إلى الموت السريع نتيجة الاختناق، وتبدأ أعراض اللدغ على صورة غثيان [3]، وسيلان اللعاب، والقيء، والإحساس بالضعف، وكذلك يؤدي إلى تعثر في الكلام، ونقص النظر ويزرق الوجه ويدخل المصاب في غيبوبة عميقة، مما يؤدي إلى الوفاة في مدة لا تتجاوز عشرين دقيقة.

---

[1] إسراء عزتم عميرة، علم السموم، د.ط، د.د.ن، ص 04.

[2] ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص 573

[3] ينظر، ياسر صافي وآخرون، المرجع نفسه، ص 574.

علاجه: يجب طلب العناية الطبية الفورية في أقرب وقت ممكن، حتى وان لم تكن اللدغة مؤلمة في البداية.

– استدعاء الطبيب بسرعة لتعرف على نوع السم، مع وضع كمادات في مكان السم كي لا ينتشر السم في باقي الجسم.

–وضع الثلج على موضع الإصابة يزيد احتمالات تخثر الأنسجة موضعيا.

3–الافاعي: وهي الاقل سمية من الكوبرا وتظهر عليه الاعياء وانهاك شديد، وتغير لون الجلد وسرعة النبض، وانخفاض ضغط الدم، ويحدث نزيف للجسم أو تحت الجلد والاغشية المخاطية، وقد لا تستغرق الوفاة من ساعات إلى يومين حسب مكان العضة[1] .

4– العقارب: –يوجد العديد من أنواع العقارب: الاصفر والاسود والبني. ..، العقرب حيوان صغير سريع الحركة، اذا شعر بوجود الإنسان بقربه فانه يهرب مسافات كبيرة بسرعة وزنه 20 غم تقريبا سم، يملك قوة كبيرة جدا في الهجوم والدفاع، يوجد في ذيله وخزة ابرة حادة تتحرك في جميع الاتجاهات للهجوم على الفريسة، وكذلك يختبئ العقرب في النهار تحت الحجرة، وفي الليل يظهر لافتراس الحيوانات والحشرات الصغيرة كالصراصير والخنافس، ومنه كذلك لا تظهر في فصل الشتاء فإنها تختبئ تحت الحجارة وفي الثقوب الرملية وانه لا يتحرك ولا يأكل لعدة أشهر، ويوجد في الاردن عقارب من اخطر الفصائل في العالم، ومنه يعتبر سم العقرب قاتلا لصغار الأطفال وبالإضافة إلى هذا فانه يوجد بعض الحيوانات لا يؤثر فيها سم العقارب مثل القط والديك والضفدع، إما بالنسبة للحصان والفأر والإنسان فانه حساس لهذا السم[2].

من أهم أعراضه حرقة مكان الوخز، انتفاخ بسيط، تشنج الحلق، ومنه ثقل اللسان وعدم القدرة على الكلام، تقلصات عضلية وكذلك عدم التحكم في البول والغائط ومنه ارتفاع وانخفاض الضغط، اضطراب دقات القلب.

[1] ينظر، إسراء عزام عميرة، مرجع سابق، ص 56.

[2] جلال الجابري، المرجع السابق، ص 508.

علاجه:

- تطمين الضحية

- موضع العضة يجب إن ينظف ويغطى بلباس جاف

- إذا كان المشفى على بعد أكثر من 30 دقيقة فانه يجب وضع ضمادة حول الطرق قريبة إلى العضة ويجب أن يشد بشكل كافي لقصد عودة الوريد بدون إعاقة التدفق الشرياني - إعطاء مضاد السم: تضاف اميولاتان إلى 100 سي سي حقنة وريد ملحي عادي بمعدل 15 نقطة كل دقيقة.

المطلب الثاني: خصائص جريمة التسميم

تتميز جريمة التسميم بالخصائص الآتية:

-تتميز الجريمة أولا بكونها اعتداء على حياة، فهي ليست قتلا ارتكب بوسائل خاصة، وإنما هي جريمة شكلية " اعتداء".

-تتم الجريمة ليس بوفاة المجني عليه، وإنما يتجرع السم أيا كانت النتائج التي أدى إليها والآثار المترتبة عنه. [1]

-لا يهم إن بقي الشخص الذي أعطي السم على قيد الحياة أو لم يصبه مكروه، لا يهم أيضا ان سارع الجاني بعد ان نبهه ضميره إلى إزالة أثر السم بتجريع المجني عليه مادة مضادة للسم.

- إذا لم يتناول المجني عليه السم المقدم إليه يكون الفعل شروعا، كما يعد شروعا كلما وضع السم في متناول المجني عليه ولم يتناوله لأسباب مستقلة عن إرادة الجاني.

- ويعد شروعا أيضا إعطاء خطأ مادة سامة بكمية ضعيفة غير كافية لأن تؤدي إلى الوفاة.

-يجب إن يكون الاعتداء على حياة بإعطاء مادة يمكن تؤدي إلى الوفاة، ولا يشترط ان تكون هذه المادة سامة فإعطاء فيروس أو باسيل قاتل يشكل تسميما.

[1] أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 38.

الفرع الأول: الفرق بين السم والمصطلحات المتشابهة:

السم هو أي مادة إذا دخلت في جسم بكمية ضئيلة سواء عن طريق الحقن أو الاستنشاق أو البلع أو الامتصاص من الجلد والأغشية المخاطية للمهبل أو الشرج ينشأ عنها ضرر بأجهزة الجسم وقد تؤدي إلى الوفاة [1].

إما التسمم فيقصد به الاضطرابات والإصابات التي تطال وظائف أعضاء الجسم ويشعر بها الشخص الذي تناول مادة سامة أو استنشق غاز سام[2].

إن دراسة ظاهرة السم التي تصيب الإنسان تكتسي أهمية بالغة في مجال الصحة العامة وفي مجال مكافحة ظاهرة الاجرام لدى المحققين والأطباء الشرعيين ولاسيما أن المواد السامة يسهل استعمالها في ارتكاب جريمة التسميم وهي متوفرة ويمكن الحصول عليها من بين مولد التنظيف والأسمدة الفلاحية ومختلف الغازات المستخدمة في المجال الطبي والصناعي وفي مبيدات الحشرات[3].

وتعتمد تأثيرات التسمم على طبيعة المادة، فالتسممات المسببة عن الضيقان والعقاقير الخطرة من الممكن ان تسبب الصداع والدوار والقيء وألم المعدة، وأحيانا السبات وانهيار الجسم، وللتسمم المتسبب عن المخدرات أو الكحول تأثيرات قوية على الجهاز العصبي المركزي، مثل اضطراب الكلام وفقدان الذاكرة القريبة، وربما أدت الحالات الحادة من التسمم إلى الموت، وتشير الأبحاث إلى أن العوامل الوراثية تؤثر في طبيعة الآثار الناتجة عن التسمم بالعقاقير.

ينتج عن التسمم ثلاثة أسباب على أساسها يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

-التسمم الإجرامي: وهنا يكون ناتج عن فعل إجرامي عمدي يقصد به فاعله إزهاق روح إنسان باستعمال مادة سامة.

[1] رجاء محمد عبد المعيود، المرجع السابق، ص 320.

[2] محمدي سامية، الرسالة السابقة، ص 93

[3] احمد محمود عواد الرقاد، الرسالة السابقة، ص 22

-التسمم الانتحاري: يحدث هذا عند تناول الشخص مادة سامة عمدا بغرض الانتحار ووضع حد لحياته[1].

-التسمم العرضي: ويكون هذا نتيجة حادث أو بمناسبة عامة كالإعراس والحفلات وفي المطاعم، اذ يتعرض الشخص لاستنشاق غاز سام أو تناول دواء خطأ أو استعمال مادة سامة دون معرفة آثرها على الجسم.

وان التسمم في غالب الأحيان يأتي عرضي أي من دون قصد نتيجة إهمال أو عدم الانتباه ويمكن إن يكون تسمما عمديا جنائيا ومثال ذلك فيكون قتلا خطأ وذلك إن يخطئ الصيدلي فيضيف إلى الدواء مادة سامة يتناولها المريض فيموت[2].

اما التسمم فيكون عمديا كما في نص المادة 260 من قانون العقوبات الجزائري على أن " التسمم هو الاعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا اي كان استعمال أو إعطاء هذه المواد ومهما كانت نتائج التي تؤدي إليها[3] "

كالتي تخلط السم بمشروب لابنها الرضيع وتعطيه للحاضنة من اجل إعطاءه كل ساعة شربة باعتباره دواء للتخلص من هذا الرضيع، فإن هذا الاستعمال لا يغير في قصدها شيء وتسأل على اعتبارها قاتلة بالتسميم لهذا اعتبر استعمال السم في القتل ظرف عيني يتصل بوسيلة تنفيذ الجريمة ولذلك فهو ينتج آثره في تشديد العقاب بالنسبة لجميع المساهمين في القتل من فاعلين وشركاء.

إن المشرع الجزائري في قانون العقوبات يعاقب بالإعدام على التسميم "مهما كانت النتيجة ".

[1] محمدي سامية، الرسالة السابقة، ص 94.

[2] عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 154.

[3] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص 104.

الفرع الثاني: الفرق بين التسميم والمواد الضارة بالصحة

فإن كل منهما يحدث ضرر في جسم الإنسان.

تنص المادة 260 من قانون العقوبات على انه: " التســـميم هو الاعتداء على حياة الإنســـان بتأثير مواد يمكن ان تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا أي كان اســـتعمال أو إعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها [1]".

أما المادة 275 (معادلة) من قانون العقوبات تنص على: " يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاثة سنوات وبغرامة من 500 إلى 2000 دج كل من سبب للغير مرضا أو عجزا عن العمل الشخصي وذلك بأن إعطاء عمدا أو بأية طريقة كانت وبدون قصد إحداث الوفاة مواد ضارة بالصحة.

وإذا نتج عنها مرض أو عجز عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما فتكون العقوبة من سنتين إلى خمس سنوات.

ويجوز علاوة على ذلك الحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 14 وبالمنع من الإقامة من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر [2]

وإذا أدت المواد المعطاة إلى مرض يستحيل يرؤه أو إلى عجز في الاستعمال عضو أو إلى عاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة".

التسمم من الجرائم الشكلية، تقوم الجريمة بمجرد الإتيان فيها دون النظر في النتيجة أما المواد الضارة يجب توفر المادي ركنه وجود ضرر كي تقوم الجريمة.

والفرق بين المواد الضـــارة تحدث ضـــرر لكنها لا تؤدي إلى الموت في حين إن المواد السامة فهي ضارة وقاتلة في نفس الوقت.

[1] المادة 260 من الامر الصـادر في 66 –156 المؤرخ في 18 صـفر 1386 الموافق 8 يونيو سـنة 1966 المتضـمن قانون العقوبات، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 19 المؤرخة في 18 مارس 2024.

[2] محمدي سامية، الاطروحة السابقة، ص 98.

المبحث الثاني: صور التسميم وطرق علاجه

يتم دخول السم في أغلب الأحيان عن طريق القناة الهضمية، وقد يسبب في هذه الحالة حدوث قيء وإسهال يساعدان على خروج كمية منه، أما دخول السم عن طريق الرئتين فهو شديد الخطر لأن السم يصل مباشرة إلى الدورة الدموية دون أن يمر بالكبد الذي يوقف جزء من السموم الداخلة عن طريق الفم، كما أن بعض السموم لها تأثير سام على النسيج الرئوي كالغازات والأبخرة المهيجة، تدخل السموم عن طريق البلع أو الحقن او الاستنشاق، يحدث تفاعل في جسم الإنسان فهناك سموم تؤثر على الشخص وأخرى لا تؤثر بسبب المناعة الكبيرة لدى الشخص، وهناك عدة طرق لعلاج هاته السموم الضارة.

المطلب الأول: صور التسميم

وهي التي يعطيه الجاني عن طريق الطعام أو الحقن أو الاستنشاق أو إي طريقة أخرى، تحاول إن تشرح البعض منها:

الفرع الأول: الطعام

يعرف الطعام على انه إي مادة تدخل الجسم سواء تناولها أو شربها كل الكائنات الحية والمصدر الرئيسي للتغذية وكما قال ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ سورة قريش الآية (4).

إن في كثير من الأحيان ما يلجأ الجاني في وضع السم للمجني عليه مثل مادة الزرنيخ لأنه لا طعم فيه ولا لون في طعامه أو شرابه لسهولة هذه الطريقة، وصعوبة اكتشافها، وانه يصعب معرفة الجاني في معظم الأحيان، وما ينطوي على هذه الجريمة من غدر وخيانة وأنها تأتي من الأشخاص ذوي الأرحام بينهم [1].

وهناك أمثلة نذكر منها:

من توفرت فيه نية القتل فان الجاني يسأل عن التسميم ولو كانت نيته غير محدودة، اي لو لم يقصد قتل شخص معين، فمن يضع سما في بئر أو نبع يسقى منه عامة الناس يعد تسميما سواء ترتيب على فعله موت أو لم بترتب عليه، ولا عبرة كذلك بالخطأ في

[1] أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص 37.

الشخص المجني عليه، فيعد مرتكبا للتسميم من وضع الطعام أو الشراب المسموم تحت تصرف شخص معين فتناوله آخر ومات بسببه.

كالتي قائمة بدس مادة السم "اللانيت" وهي المبيدات الحشرية السامة في كأس قهوة وفي اليوم التالي في كأس عصير حيث تناولها المجني عليه أو أصيب بإعراض التسمم وذلك لوجود خلافات بينها وبين خطيبها المجني عليه كونها لا ترغب بالزواج منه ورفض تطليقها هذه الأفعال التي اقترفتها المتهمة تدل دلالة أكيدة على نية المتهمة قد اتجهت إلى إزهاق روح المجني عليه وقتله بدس مادة السم حيث أنها فكرت وصممت وخططت مسبقا لارتكاب جريمتها بكل راحة وهدوء[1].

الفرع الثاني: الحقن

هو عملية إدخال عقار أو سم سائل أو لقاح أو مانع للحمل أو إي عمل للعلاج في الجسم باستخدام إبرة مجوفة وحاقنة، ويعد الحقن من الوسائل الرعاية للصحة الأكثر شيوعا في العالم، إن عملية الحقن وسيلة سريعة ومؤكدة لإيصال الدواء إلى العضو المطلوب.

الحقن تحت الجلد يمتص السموم بسرعة مثل مركبات الفسفور العضوية والانيلين، ويمكن القول بشكل عام إن المواد الذوابة في الشحوم تجتاز الجلد بسهولة أكثر بكثير من المواد الذوابة في الماء، ويلعب المذيب دورها في تسهيل مرور المادة السامة عبر الجلد.

والحقن لها عدة استخدامات طبي استشفائي وفي التجميل وفي حالات غير صحية مثل المخدرات [2].

الفرع الثالث: الاستنشاق

هو أي مادة ضارة (طبيعية أو مصنعة) أو ملوثة تدخل إلى الجسم بكمية معينة فتحدث إضرار داخل الجسم مثل (الغازات والأبخرة السامة، وأدوية التحذير الغازية).

إن عمال الصناعة يتعرضون للتسمم دائما تحت ظروف هي أنسب الظروف لظهور أعراض التسمم وازدياد خطورتها بما تحدثه من تقليل مقاومة الجسم، فالتعب والإجهاد

[1] أحمد محمود عواد الرقاد، الرسالة السابقة، ص 42

[2] ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص 482

الناجمين عن العمل ساعات طوال لا يزيدان في كمية السموم الغازية الممتصة مع الهواء بالتعرض الطويل وزيادة التنفس فحسب، بل يقللان أيضا من حيوية الجسم ومقاومته لآثار هذه السموم.[1]

إن دخول السموم إلى الجسم في الصناعات يكون في الغالب عن طريق استنشاق الغازات والأبخرة والغبار المتصاعد في المصانع أو عن طريق ملامسة الجلد لهذه السموم، ويندر أن تدخل السموم في الصناعة عن طريق البلع كما يحصل في الحياة العادية.

ان تسمم الصناعي يكون غالبا مزمنا ويندر أن يكون حادا كما هو الحال في التسمم العادي، وهذا الوضع مما يزيد في خطورة التسمم الصناعي ذلك أن التسمم الحاد يلفت النظر سريعا الى حدوثه وبذلك يغلب أن يعرف ويعالج.

فالسم الذي يدخل بالاستنشاق أسرع أثرا من الذي يؤخذ بالبلع، والحقن في الوريد هو أسرع طريق للتعاطي في بعض الاستنشاق، وبنيه الحقن العضلي ثم الحقن تحت الجلد ثم البلع أو الدخول عن طريق الأغشية المخاطية الأخرى كالمستقيم والمهبل والمثانة وغيرها.[2]

وتتميز حالات التسمم بالاستنشاق بسرعه وصول سم الى الدم، ومن ثم سرعة حدوث التسمم.

وتتميز حالات التسمم بالاستنشاق بسرعة وصول السم إلى الدم، ومن ثم سرعة حدوث التسمم.

المطلب الثاني: طرق علاجه

1-يوضع المرض في المشفى ليكون تحت إشراف صارم، وهنا سوف يمنع أيضا توسع أكثر للسم في حالة الشك بتسمم انتحاري.[3]

2-عندما يبتلع السم، تحاول منع امتصاص أكثر بواسطة:

---

[1] ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص 482.

[2] أحمد جلال، موسوعة الطب الشرعي – جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، الجزء الأول، دار الفكر والقانون، المنصورة، ص 254.

[3] جلال الجابري، المرجع السابق، ص 414

أ) **غسـيل معدة:** -لكن هذا يمنع من اسـتعمال في حالة تاكل لان مقدمة انبوب المعدة في حالة ينتج عنه ثقب المعدة

ب)**تحريض الاقياء:** -عندما لا تسـتطيع انجاز غسـيل المعدة فإن الإقياء يمكن ان يحرض بواسطة:

-تهيج آلي لمؤخرة الحنجرة حتى بواسطة الأصبع.

-شرب محلول دافئ لملح عادي في الماء.

-حقن مقيء مركزي، مثلا حقنة تحت الجلد 6 ملغ من ابر مورفين.

ج) المطهرات: تستعمل بعدئذ لتساعد في إخلاء السم الذي وصل المعي

تغسل المعدة كما يلي: [1]

- يلقي المريض بوضع ترندلينيرغ (رأسه، خفض من مستوى قدميه)

- يقومون بإدخال أنبوب مطاط إلى المعدة عن طريق الفم أو الأنف، طوله حوالي 100-150 سـم. يُدخل الأنبوب من الفم بعد فتحه بمبعد للفكين، ثم يُغطى طرف الأنبوب بزيت البارافين السائل أو الغليسرين. يُوضع بسبابة اليد اليمنى ويُدفع حتى يصل إلى المعدة. وإذا كان المريض يقظاً، فيفضل أن يُقوم بعملية البلع في وقت دفع الأنبوب. وعندئذٍ يظهر على المريض أعراض تهيجية مع زرق في الوجه وسعال نوبي تشنجي. وفي هذه الحالة يجب إخراج الأنبوب بسرعة. ويمكن غسل المعدة بالترياق الخاص بالسم. وبعد ذلك يوضع في المعدة 60 سم من محلول كبريتات المغنيسيوم المشبع لتنظيف الأمعاء من أي كمية من السم. كما يوضع أيضاً محلول مركز من حمض التانيك أو محلول مركز من القهوة لتنشيط مركز المخ. وتخرج الأنبوبة المعدية بأن تُغلق جيداً بالضغط عليها بين السبابة والإبهام، حتى لا تتسرب قطرات الماء من الأنبوبة إلى الحنجرة، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى الالتهاب الرئوي بعد عملية الغسل.

[1] ينظر، صافي علي وآخرون، المرجع السابق، ص 494.

الترياقات:

الترياق هو الدواء الذي يعطى للمتسمم، لتخليصه من الاثار السيئة الناجمة عن تناول السم، وتقسم الترياقات إلى ثلاثة انواع هي: [1]

أ)الترياق الميكانيكي: هو الدواء الذي يؤثر بطريقة ميكانيكية مثل:

-الفحم الذي يتميز absorbs بعض السموم، كالقلوانيات ويمنع امتصاصها

-زلال البيض والحليب وغيرهما من المواد التي تقي الغشاء المخاطي للجهاز الهضمي من تأثير السموم الاكالة والمهيجة.

ب) الترياق الكيميائي: هو العلاج الذي يتحد مع السم، فيحوله إلى مركبات غير سامة، أو قليلة السمية مثل:

1-اكسيد المغنيزيوم الذي يعطى في التسمم بالاحماض الاكالة فيعدل تأثيرها

2-برمنغنات البوتاسيوم الذي يؤكسد القلوانيات فيفقدها سميتها.

3-البال BAL الذي يتحد بالزرنيخ فيمنع تأثيره السام

ت)الترياق الفيزيولوجي: وهو الذي يؤثر في الجسم تأثيرا فيزيولوجيا يعاكس تأثير السم مثل الاتروبين الذي يعاكس تأثيرات الايزيرين الفيزيولوجية

[1] ياسر صافي وآخرون، المرجع السابق، ص 498.

ملخص الفصل الاول:

إن جريمة التسـميم جريمة مسـتقلة بذاتها فهي من الجرائم الشـكلية، تقوم على خيانة وغدر المجني عليه وتأتي من الناس ذو الارحام أو الاقارب.

فالمشـرع الجزائري عرف التسـميم في نص المادة 260" وقال كل اسـتعمال او اعطاء تقوم الجريمة تامة ولا تنتظر حدوث النتيجة فمجرد هاتين الوسـلتين تقوم الجريمة كاملة خلاف للتشـريعات الاخرى التي تسـتوجب حدوث النتيجة مثل المشـرع المصـري، وإن الوسـيلة المستعملة لم يحددها المشرع وانما ترك للقاضـي الموضـوع، وكذلك لم يحدد نوع السم سواء كان صـلب أو غازي أو سـائل آيا كان، وتوجد انواع كثيرة للسـموم منها النباتية والحيوانية والمعدنية فهناك سـموم تحدث تفاعل في فترة معينة وآخرى لا، بالاضـافة إلى طريقة دخول السم إلى الجسم عن طريق استنشاق الأبخرة الملوثة أو نفايات أو عن طريق الطعام الفاسد أو عن طريق الحقن ومنه كيفية علاج التسمم.

الفصل الثاني:

الأحكام الإجرائية لجريمة التسميم في التشريع الجزائري

الفصل الثاني: الأحكام الجزائية للجريمة التسميم في التشريع الجزائري

يعتبر الطب الشـــرعي اختصـــاص بالغ الحيوية من فروع الطب، وهو علم من علوم الطلب يختص بتوظيف الخبرة الطبية لحل المشـاكل ذات الصـيغة الطبية المعروضـة أمام الجهات التحقيق والقضاء، ولدراسة العلاقة القريبة والبعيدة التي يمكن أن توجد ما بين الوقائع الطبية والنصـــوص القانونية، وما لأهمية لإثبات في الطب الشـــرعي كان لي أن أتكلم ولو بشـــير من الإيجاز عن الاثبات في العموم، وذلك باعتبار أن للطب الشـــرعي والخبرة الفنية ولأجل هذه الأهمية جاءت هذه الدراســـة لتبيان الدور يلعبه الطبيب الشـــرعي في البحث عن الحقيقة وتســـخيرها لخدمة العدالة وكشـــف الســـتار عن المجرمين الفعلين وأســـباب وطريقة ارتكاب الجرائم.

المبحث الأول: أركان جريمة التسميم

أن جريمة القتل بالســـم تتحد مع جريمة القتل في كل عناصـــرها وتتميز عنها فقط بعنصر الإرادة والوسيلة، والعبرة فيها هي استخدام المادة السامة، ووضعه في متناول المجني عليه، إن جرائم القتل بالسم شأنها شأن أي جريمة قتل يلزم لتحقيقها ركن مادي ومعنوي.

لكن المشرع الجزائري لم يتفق مع التشريعات وحذا نحو المشرع الفرنسي وقال بمجرد " الاســـتعمال أو الاعطاء" تقوم الجريمة ولا تنتظر حدوث النتيجة، حدثت الوفاة أو لم تحدث خلاف تشـريعات الأخرى التي حددت النتيجة ثل المشـرع المصـري الذي اشـترط أن تكون النتيجة، ومنه قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسي الركن الشرعي والمادي والمعنوي.[1]

المطلب الأول: الركن الشرعي

وهو النص القانوني الذي يجرم الســلوك ويحدد العقوبة كما جاء في نص المادة 1 من قانون العقوبات " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"

قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ ســـورة المائدة الآية (32).

إن جريمة التسـميم جريمة مسـتقلة على القتل العمد، ومنه كذلك التسـميم جريمة فعلية في القانون الجزائري، تتم كاملة بمجرد تناول المجني عليه المادة الســامة ولو لم يترتب على ذلك وقائه.

مما يترتب على هذه الجريمة من غدر وخيانة وسـهولة ارتكابه من أقارب المجني، وإنه ن الصــعب اكتشــاف نوع السـم لأن أغالب التشـريعات لم تحدد نوع السـم فتركته للقاضــي الموضـوع.[2] عن جريمة القتل بالسم أو إعطاء مواد ضـارة تتخذ نفس منحى جريمة القتل في الأحكام العامة إلا أن جريمة التســـميم جريمة لا تطالب فيها النتيجة، أما المواد الصـــارة بالصحة فهي تستوجب النتيجة.

---

[1] أحمد محمود عواد الرقاء، الرسالة السابقة، ص15.

[2] ينظر، فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص61.

المطلب الثاني: الركن المادي

يتمثل الركن المادي للجريمة في المظهر الخارجي لنشـــاط الجاني الذي هو عبارة عن الســـلوك الاجرامي الذي يكون منظما للتجريم ومحلا للعقاب، ذلك أن قانون العقوبات لا يعاقب على النوايا الباطنية والانكار، فلا يعاقب قانون العقوبات مثلا على مجرد التفكير في ارتكاب جريمة ما، بل لا بد أن يقترن هذا التفكير بنشاط مادي معين الذي يختلف من جريمة إلى أخرى حسب طبيعتها ونوعها وظروفها.[1]

عن العقل المعاقب عليه في جريمة التســـميم حســـب قانون العقوبات الجزائري ووفقا للمادة 260 من هذا القانون كفعل التسميم بالاستعمال أو الاعطاء.

لك فالتســـميم هو الاعتداء على حياة الانســـان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا أي كان استعمال أو إعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها.[2]

بينما المشرع الفرنسي عبر عن التسميم بقوله:

Le lait d'attenter a la vie d'autrui par ou l'administration des substances de nature a entrainer la mort, constitue un empoisonnement.

من كلا التفريقات نستنتج أن الفرق بين المشرع الجزائري والفرنسي، فالمشرع الجزائري جرم الاعتداء لكي تقوم جريمة التســـميم يجب أن يكون هناك اعتداء على المجني عليه، أما المشـــرع الفرنســـي ذهب بعيد في فعل التجريم، حيث أن المشـــرع الفرنســـي جرم المحاولة الاعتداء سواء عن طريق العنف أو الخدع.[3]

أما المشـرع الجزائري فقد حدد كيفية الاعتداء في جريمة التسـميم بفعلين هما الاعطاء والاسـتعمال، فالاسـتعمال سـابق على الاعطاء مثال فعندما تخلط السـمك المسـمم في طبق فاتك لا تستعمله، فهذا يعد عمل تحضيري، أما تقديمه للضحية هو استعمال مادة سامة لهذه الضحية، وجرعه هذه المادة السامة للضحية بعد إعطاء.[4]

---

[1] أحمد محمود عواد الرقاد، الرسالة السابقة، ص15.

[2] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص106.

[3] ينظر سعدي حيدرة، المرجع نفسه، ص107.

[4] أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص35.

الفرع الأول: الوسيلة المستعملة

يتميز التسميم عن باقي الجرائم بالوسيلة المستعملة، فيجب أن يكون قد حصل بمواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عجلا أو آجلا، أيا كانت كيفية استعمال تلك المواد.[1]

أ) **المواد التي من شأنها أن تؤدي إلى الوفاة:** ويأتي على رأسها السموم، فالمقصود بـ " المواد" المواد السامة، بدليل قول المشرع " التسميم" وقد تكون هذه المادة وهما كان مصدرها حيوان كسم الأفاعي وبعض الضفادع القاتلة مثلا أو نبات مثل الشوكران la cigüe، معدن مثل الزرنيخ l'arsenic، مهما كانت طبيعته سائل أو صلب، غازي، غبرة، كما توجد مواد أخرى غير مصنفة على أنها سامة ولكنها قاتلة كالفيروس.

ب) **الحالة الثانية:** أي استعمال مادة سامة بطبيعتها ولكنها لا تؤدي إلى تحقيق الغرض المقصود لإعطائها بكمية قليلة لا تكفي للقتل أو الظروف تمنع تحقيقه، فقد جرى القضاء على أن الجريمة تعتبر خائبة لا مستحيلة، فيعاقب الجاني على الشروع في القتل بالتسميم وتطبيقا لهذا قضي في مصر بأنه متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة.[2]

أما حسب غالبية الشارحين للقانون الجزائري وحسبهم فإن المادة 260 من قانون العقوبات الجزائري فإن الشروع متصور في هذه الجريمة.[3]

فقد اختلف بعض من الشراح للقانون الجنائي الخاص، حسب المثال التالي: ففي حالة ما حضر شخص أول وليكن عمر المادة السامة ولتكن هذه المادة عبارة على خليط من عدة مواد كيميائية، بحيث لا يمكن أن يفلت منها من تناولها أي أنها مادة قاتلة، وذلك بنية تسليمها لشخص ثان وليكن علي، مع علمه بأن علي يريد أن يسمم الضحية عبد القادر، وهذا الشخص الثاني أي علي أعطى هذه المادة السامة للضحية، عن طريق وضعها في

[1] عز الدين طباش، شرح القسم الخاص من قانون العقوبات، جرائم ضد الأشخاص والأموال، دار بلقيس، الطبعة اثلانية، دار البيضاء، الجزائر، 2023، ص23.

[2] أحسن بوسقيعة، المرجع نفسه، ص36.

[3] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص108.

ثلاجة مختلطة بطعامه الذي سيتناوله بعد رجوعه مع زوجته من العمل وتقوم زوجة عبد القادر الضحية دون علمها بتقديم هذا الطعام لزوجها فيقع جثة هادة.

فحسب هؤلاء الشراح للمادة 260 من قانون العقوبات الجزائري، فإن تكييف هذه الوقائع سيكون على أساس أن عمر قام بعم تحضيري ولا يعاقب على هذا الفعل الذي هو تقديم المادة السامة، كما أنه لا يعد شريكا وفقا للمادة 42 من قانون العقوبات الجزائري.

أما علي فإنه سيكتفي أنه شرع في إتيان هذه الجريمة، بإعطائه هذه المادة السامة للضحية عبد القادر، يخلطها في طعام الضحية ووضعها في ثلاجة المجني عليه وهذا يعد شروعا متكامل الأركان بالبدء في تنفيذ هذه الجريمة.

أما زوجة الضحية أم الخير فإنها ستتم تبرئتها لتخلق الركن المعنوي لهذه الجريمة.

وهنا حسب رأي الشخصي فإن المادة 260 قالت استعمال أو إعطاء مهما كانت النتيجة من هنا نستنتج في المثال السابق يعاقبون نفس العقوبة لأن المشرع الجزائري لا يشرط النتيجة.

فبمجرد الاستعمال المادة السامة مهما كانت صلبة، سائلة أو غازي إلى أخرى، أو الاعطاء سواء عن طريق الحقن أو الاستنشاق أو الطعام....الخ.[1]

فلم يحدد المشرع الجزائري نوع السم أو المقدار المادة السامة بلا تركه للقاضي الموضوع باستعمال أو مناولة المادة السامة، مهما كانت الطريقة التي وصلت بها المادة السامة إلى جسم المجني عليه، سواء بوضعها في طعام أو شراب أو بالحقن أو الاتصال الجنسي (فيروس السيدا) ويستوي أن يتم ذلك عن طريق الفم أو الجهاز التنفسي أو يفتح حنفية الغاز أو بتسميم الجاني أدوية للمجني عليه وهو يعلم أن استعمالها مجتمعة من شانه أن يؤدي إلى الوفاة.[2]

[1] عز الدين طباش، المرجع السابق، ص23.

[2] أحسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص36.

بل وقد تتم الجريمة عن طريق الاستعمال الجنسي، فمن يتصل جنسيا يعتبره وهو يعلم أنه يحمل فيروس السيدا يسأل من أجل التسميم إذا كانت لديه نية القتل، كما يمكن أ، تتم الجريمة عن طريق نقل دم ملوث.

ففي المثال السابق: حسب القانون الفرنسي فإنه اعتبر محاولة في الجريمة جريمة كاملة.

فإن عمر سيعاقب على أساس أنه من استعمل المادة السامة وقام يوضح المكونات وخلط المادة القاتلة وبذلك يعد فاعلا أي هذه الجريمة، ما دام يعلم بأن علي سيقوم بتسميم عبد القادر وتعد هذه محاولة وفقا للقانون الفرنسي.[1]

لأن المشرع الفرنسي أعتبر أن المحاولة هي لفظ أوسع من لفظ الشروع، وقد تحوي المحاولة بعدت الأفعال التحضيرية التي تدل على أن الجاني قد شرع فعلا في إتيان الركن المادي بجريمة غير أن الأمر يبقى تقدير قضاة الموضوع من اعتباره فعل تحضيري أم فعل تنفيذ للجريمة، على اعكس من كلمة الشروع التي يجب أن يبدأ الجاني في تنفيذ الجريمة أي الركن المادي لها لكي يعد شروعا.

وهي المثال السابق فإن عمر فلت من العقاب في جرم التسميم وفقا للاتجاه الذي يعتد بشروع في جريمة التسميم ولا يفرقون بين المحاولة والشروع.

أما في القانون الفرنسي فإن علي يعتبر فاعلا بتقديمه المادة السامة بخلطها في الطعام المجني عليه ووضعها في ثلاجته.[2]

ففي هذا المثال فغن عمر لا يمكن أن يفلت من العقاب، أما الزوجة أم أخير، فإن تخلق الركن المعني، في هذه الجريمة سيمكنها من الحصول على البراءة.

إن المشرع لم يعرف هذه المواد في المادة المذكورة في المادة أعلاه، إلا قانون الصحة يعرف المواد على أنها " العناصر الكيميائية وتركيباتها سواء كانت طبيعية أو مصطنعة

[1] المرجع السابق، ص109.

[2] من موقع، fr.Scribd.com، جريمة التسمم وإعطاء المواد الضارة، اطلع عليه يوم 27 أفريل 2024، على الساعة 22.45.

مركبة لخليط من مادتين أو أكثر، سـواء كانت نباتية غذائية أو علاجية، والتي يعتمد عليها الجاني للاعتداء على حياة المجني عليه أما المادة السـامة فلم يعرفها المشـرع هي الأخرى تركا المجال للقضاة حتى يتسنى لهم تطبيق المادة بنوع من الليونة.

ويبقى المفهوم مطاطا ولا يكون جامدا يقتديه القاضـي في تفسـير طبيعة المواد وبذلك يمكن أن يشـمل كل السـموم التي يمكن تخيلها، المعروفة وغير المعروفة بما فيها المكتشـفة مهما كانت طبيعتها حيوانية، نباتية أو معدنية، مهما كان تأثيرها على الأعضـاء وسـرعتها، وتعتبر كذلك المخدرات مثل الهيروين سواء أخلطت بمواد أخرى كستريكتيز (Struchmic) أو الأرسـوتيك، ولا يهم الطريقة التي وصـلت بها إلى المجني عليه، سـواء عن طريق الفم أو الاحتكاك بالجلد أو الحقن أو الاستنشاق.

وفي هذا الصدد نذكر بعض الأمثال:

فلقد اعتبر تعريض الضـحية إلى الغازات الأمر الذي يسـبب اختناق ناتجا عن انعدام الأكسـجين تسـمم، كما اعتبر القضـاء الفرنسـي الغازات التي اسـتعملت أثناء الحرب العالمية الثانية من طرف بعض الأطباء إلى المراكز أين تم تعريض المعتقلين إلى غار فوسـيجان (phosgéne) والذي أدى إلى الوفاة البعض منهم تسمما.[1]

كما قد تكون هذه المواد عبارة عن سـبل bacil أو فيروس virus، لقد اعتبرت محكمة النفض الفرنسـية تسـمما إعطاء مادة قد تؤدي إلى مرض السـرطان (des substances cancérigène) في قضـية ريشـار تتخلص وقائعها في أن زوج وضـع مادة سـيلينيون (Sélénium) في فلم التجميل الذي استعملته زوجته مع العلم أن الاستعمال اليومي له يؤدي إلى مرض السـرطان، وكذا قضـية الدم الملوث بالسـيدا (Le sangcontamine) اعتبر تسـميما، وعند مباشـرتنا البحوث الميدانية اطلعنا على قضـية بمحكمة البويرة أين اعتبر اسـتهلاك كمية كبيرة من الأدوية أدى إلى الوفاة تسـميما وذلك في قضـية (ز. ب) أي كان الضحية متواجد بالسوق المواشي بالبويرة يساعد ولده فجلس رفقة بعض الأشخاص بالإسطبل وتناول معهم القهوة إلا أنه بعد بضـعة دقائق أغمي عليه فنقل إلى المسـتشفى، اين جريت له

[1] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص110.

الفحوصات الأولية ثم نقل لي مستشفى مصطفى باشا بالجزائر العاصمة، وبعد أربعة أيام وهو في حالة غيبوبة وافته المنية.

ج) نتيجة الجريمة:

ففي كل الأحوال لكي تتحقق هذه الجريمة فإنه يجب أن تكون هذه المادة قاتلة وأن يتم استعمالها أو إعطائها للمجني عليه.

ولا يشترط تحقق النتيجة من عدمها، لذلك تعد هذه الجريمة من الجرائم التي لا تستلزم نتيجة لقيامها، ومن ثم تعد من الجرائم الشكلية، لهذا فإنه عند تحديد العقوبة لا ينظر إلى مد ى تحقيق الموت من عدمه، وانما يجب الأخذ بعين الاعتبار وفعل الاســـتعمال أو الاعطاء للمادة السامة لان هذه الأفعال هي المجرمة.

تعتبر النتيجة الجرمية عنصـــرا مهما في تكوين الركن المادي لجريمة التي لا يمكن أن تتحقق تامة ما لم تحصـــل نتيجة وهي الضـــرر الذي ينجم عن الفعل الجاني، لذا فإن الفقه الفرنســـي يرى أن هناك في طيات قانون العقوبات طائفتين من الجرائم أو لها طائفة الجرائم المادة التي تعتبر تامة، إلا إذا تحققت نتيجتها الضارة مثالها القتل العمد مع سبق الإصرار، وهو حرمان الانسان من حقه في الحياة، والقتل بوسيلة السم وهناك طائفة الجرائم الشكلية، وهي تعتبر تامة بصورة مستقلة عن النتيجة التي تترتب عليها وقد سميت شكلية إشارة إلى القانون بجرم بمجرد الوسيلة المستعملة من دون أن تكون لنتيجة محل اعتبار في هذا التجريم سواء ظهرت أو لم تظهر. [1]

وتعد الجريمة تامة حتى إذا كانت الأفعال خارج عن إرادة الجاني، فإن العلاقة السببية تكون بين العقل المجرم وهو " الاستعمال أو الاعطاء" والمادة القاتلة.[2]

وأن المشرع الجزائري لا يعتد بالشروع في جريمة التسميم، لأن في جريمة القتل العمد، يجب أن ينحصر البدء في التنفيذ في الفعل المادي الذي يؤدي مباشرة إلى إزهاق روح، وهذا ما لا يتوفر في جرم التسميم.

---

[1] رافع عبد الله حميد الدوري، الرسالة السابقة، ص29.

[2] ينظر، سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص110.

خلاف لبعض التشريعات فغن الشروع متصور في جريمة التسميم، إلى المثال فإن وقد حكم بأنه قصد شخص قتل شخص آخر بالسم فأعطاه قطعة فطيرة بها زرنيخ (وهي مادة سامة) فأكل جزءا منها وداخله الشك فعرضها على والد المتهم بدون علمه وأخبره لإزالة اشلك على المجني عليه، فظهرت على الاثنين أعراض التسمم وشفى الأول ومات والد المتهم وقد حكم بأن الجاني يعاقب فقط على الشروع في قتل المجني عليه وبعدم الإدالة في قتل والده.

لأن التشريعات الأخرى تعتبر الفعل المرجم هو الموت خلا للمشرع الجزائري الذي قال بمجرد الاستعمال أو الاعطاء تعدت الموت أو لم يحدث تقوم الجريمة مستقلة وتامة بمجرد هاته الأفعال.[1]

المطلب الثالث: الركن المعنوي للجريمة التسميم

لا تقوم الجريمة بتحقيق ركنها المادي فقط فيلزم أن يتوفر الركن المعنوي، فالركن المعنوي هو المكون الذهني والنفسي للنشاط الاجرامي، أي العناصر العقلية والنفسية التي يعنيها المشرع في نصوص التجريم والعقاب، فحتى يرتبط شخص الإنسان بالفعل الذي يرتكبه لا بد من نشاط ذهني ونفسي متمثل في الإرادة الاجرامية التي تخضع سيطرة الإنسان وتوجيه أفعاله.

إن الركن المادي في جريمة التسميم فهو من الجرائم العمدية، ولا يمكن أن تقوم هذه الجريمة عن طريق الخطأ، لأن جريمة التسميم تتطلب فعلين أساسين هما الاستعمال أو الاعطاء ومن هذين الفعلين يمكن أن تكون إلا عن تفكير وجزم في ارتكاب الجرم.[2]

ومن هنا تعطي بعض الأمثال التي تثبت لما جريمة التسميم:

كما اطلعنا عبر الانترنت على قضية المترشح إلى الانتخابات الرئاسية الأوكرانية " فيكتور يوشنكوٍ Victor youchinko" والذي حسب وسائل الاعلام تعرض إلى عملية تسميم

[1] أحمد محمود عواد الرقاد، الرسالة السابقة، ص33.

[2] رافع عبد الله حميد الدوري، الرسالة السابقة، ص 33.

إلا أنه لم تؤدي إلى وفاته، وانما إلى تشـــويه وجه، فهل يمكن اعتبار ما تعرض له تســـميم استنادا إلى الوسيلة المستعملة أم تناول مادة ضارة بالصحة طبقا للنتيجة؟[1]

الوسيلة المستعملة وهي الديوكسين Dioxine حسب الطبيب الشرعي مايكل زيميغر" رئيس الأطباء في أحد المستشفيات والتي هي ذات طبيعة سامة وفي جريمة التسميم لا تهم النتيجة التي تؤدي إليها المادة وبذلك لا تعتبر جريمة إعطاء مواد ضـــارة بالصـــحة وانما تسميما.

أما في قضـية أخرى اطلعنا عليها بمجلس قضـاء البويرة فبعد أن تمت متابعة المتهمة على أساس محاولة التسميم كونها قدمت مسحوق منوم إلى كل من أخويها حتى تتمكن من ســرقة النقود صـــدر قرار غرفة الاتهام بالاعتقاد من المتابعة كون المادة غير ســامة، لكن الأجدر كان أن يعاد التكييف من التسميم إلى إعطاء مواد ضارة بالصحة.[2]

ويقصد بالمادة الضارة بالصحة تلك التي تباشر تأثيرها الضار على السلامة البدنية أو النفسية.

فإن جريمة التسميم لا تنتظر النتيجة أم المواد الضـارة بالصـحة هي تعتمد على الركن المادي وتعد بنتيجة.

الفرع الأول: القصد العام للجريمة التسميم:

إن لركن المعنوي العام هو توافر العلم والإرادة في جريمة التســـميم، لذلك يتطلب أن اجاني له علم وإرادة في اســـتعمال أو إعطاء هذه المادة القاتلة للمجني عليه، وهذا ما يدل على أن هذه الجريمة، جريمة التسميم، العلم فيها يتعلق بالمادة السامة القاتلة، فالعلم بأن هذه المادة قاتلة من الجاني لا يكفي لإتمام الركن المعنوي العام يجب أن يريد اســـتعمالها أو إعطائها للمجني عليه، سواء تم هذا الاستعمال أو الاعطاء أم لا.

[1] ينظر، سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص 111.

[2] SCRIBD نفس الموقع الالكترون السابق.

فإذا ما اقتنع لقاضي بأن الجاني يعلم علم اليقين أن هذه المادة قاتلة، وأنه استعملها أو أعطاها أو أراد ذلك للمجني عليه، تحقق الركن المعنوي العام لجريمة التسميم، وذلك حسب قانون العقوبات الجزائري.

لكن هل أن العلم والإرادة في استعمال أو إعطاء هذه المادة القاتلة تقوم جريمة التسميم بتحقيق الركن المعنوي العام؟[1]

الفرع الثاني: القصد الخاص في جريمة التسميم

للإجابة عن السائل تتبع ما يلي:

كما جاء في المادة 260 من ت، ع، ج، استعمال أو إعطاء مهما كانت النتيجة، يعني تقوم الجريمة بهذين الفعلين ولا تنتظر الموت.

إن النية غير محددة في جريمة التسميم تتحقق جناية القتل بالتسميم، ولو كانت نية الجاني غير محدودة أي ولو كان لم يقصد قتل شخص معينا بذاته، وبالتالي يعد قائلا بالتسميم من يضع سما في بئر يسقي منه عامة الناس سواء ترتب عن فعله هذا موت الشخص أو أكثر أو لم يترتب عليه ذلك.[2]

لقد تار خلاف بين الفقهاء في تطبيق الركن المعنوي الخاص في جريمة التسميم، فيما إذا كانت المادة قاتلة لا محاملة، فهل يشترط أن يكون الجاني قد أراد احداث الموت أو الوفاة للمجني عليه؟

وهو ما لم تؤيده محكمة النقض الفرنسية في عدة قرارات لها، حيث اعتبرت أن الشخص الذي يحمل فيروس السيدا مع علمه بأنه قاتل والذي أقنع شريكته في العلاقة الجنسية بعدم استعمال الواقي، لا يكفي للقول بأنه كان ينوي قتلها، كما اعتبرت أن الأطباء الذين خصوا مرضى بدم ملوث بفيروس السيدا، لا يكفي الاستناد إلى توافر العلم بأن الدم ملوث بتوفر نية التسميم بل أن هذه النية يمكن استنتاجها من وجود عداوة مسيفة مثلا. [3]

---

[1] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص112.

[2] ينظر، عز الدين طياش، المرجع السابق، ص24.

[3] عز الدين طياش، المرجع السابق، ص24.

ولقد ايدت محكمة النقض الفرنسية " بأن معرفة المادة القاتلة لا تكفي بأن تكون جريمة التسميم، وانما يجب أن يكون قصد خاص بإتيان الوفاة.

أما القضاء الجزائري فإن المحكمة العليا قد حسمت الأمر بان جعلت من جناية التسمم نقوم بمجرد الاستعمال أو الاعطاء ولا يهم أن كانت النتيجة محققة أم لا.[1]

وعرضنا تطبيقات لذلك، فمن وضع السم تحت تصرف شخص (ص) كي يقتله ولكن تناول السم شخص (ص) آخر ضمان الشخص (ص)، وتطبيقا لذلك فإنه إذا وضع شخص السـم في غرفة المجني عليه متوقعا أن يتناوله فيموت، ولكن أدركه الندم فأراد الحيلولة بنية وتبين ذلك ولكن قبل أن يتاح له الوقت لذلك جاء شـخص آخر فتناوله فمات، كان المتهم مسؤولا كذلك عن جريمة تسميم كاملة.

ولكن في هذه المثال في القانون الجزائري لا تهم النتيجة، إن كانت حدثت الوفاة أم لا، يشترط أن تقوم بعقلين اساسين وهما الاستعمال أو الاعطاء المادة السامة تقوم الجريمة.[2]

[1] رافع عبد الله حميد الدوري، الرسالة السابقة، 40.

[2] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص115.

المبحث الثاني: الجزاء المقرر لجريمة التسميم

كما كان قانون العقوبات يحمي حق الإنســـان في الحياة منذ ولادته إلى وقت وفاته وامتدت هذه الحماية أكثر من ذلك لتشـــمل الجنين في بطن أمه، فمن باب أولى أن يحميها من أخطر الجرائم التي تقع على النفس وهو (القتل العمد) ويرجع خطره في أن واحد إلى القصـد الجنائي وهو نية القتل عند الجاني وإلى الضـرر الذي ينجم عنه، وهو القضـاء على حياة المجني عليه، وخطره يمكن كونه يقترن بظرف سـبق الإصـرار والترصـد حيث يعاقب عليه بالإعدام.[1]

يمثل الجزاء هدف المسـؤولية الجزائية وغايته، ومن المفروض أن يلائم طبيعتها ويحقق الغايات التي فرض من أجلها، وليس من شـك في أن الهدف من تجريم القتل بالسـم بصـورة منفردة ليس لإظهاره بمظهر الجريمة الشـكلية وحسـب، بل وضـمان قدر من العقاب يلائم خطورة تلك الجريمة حتى تأتي من خلال التطبيق، وإن العقاب عن التســميم هو عقاب عن قتل عمدي أو شروع فيه لا مجرد المجازاة عن استخدام وسيلة ذات خطورة معنية، بالرغم مما يحدث من ابتكار لوسائل مختلفة تبلغ نتائجها حد لإبادة الجماعة.[2]

المطلب الأول: العقوبات

وقد جاء في نص المادة 261 «يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم، ومع ذلك يعاقب الأم، سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث العهد بالولادة بالسـجن المؤقت من عشـر سـنوات إلى عشـرين سـنة على أن لا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في ارتكاب الجريمة».

فإن المشــرع الجزائري جعل جزاء عقوبة جريمة التســميم هو الإعدام لأنها على جانب كبير من الخطورة، إذا نجد الجاني في أغلب الحالات من بين الذين يعبثون في جوار المجني عليه، بل وربما من أفراد عائلته، ومن جهة أخرى فإن جريمة التســـميم من الجرائم التي

[1] أحمد محمود عواد الرقاد، الرسالة السابقة، ص142.

[2] محمدي سامية، الرسالة السابقة، ص101.

يصعب الوقاية منها لأنها تبنى على الثقة والائتمان، أخيرا فإن القتل بالتسميم يتم عن دناءة في الأخلاق وجبن في السلوك[1].

أما العقوبات التكميلية فإن المشرع تركها لقاضي الموضوع حسب السريعة العامة المنصوص عليه المادة 9 إلى 18 من قانون العقوبات الجزائري.

أن المادة تعد ظرفا مشددا في الدول التي تربط التسميم بالنتيجة مثل المشرع المصري، الذي يستلزم نتيجة القتل، أي إزهاق روح بمادة سامة، فإن لم تتحقق النتيجة –الوفاة– كان الجاني متابع بالشروع في جريمة التسميم.

بينما المشرع الجزائري لا يستلزم النتيجة، وانما جعل التسميم جريمة مستقلة بمجرد الاستعمال او الاعطاء قائمة الجريمة تامة وعقوبتها الإعدام، كما جاء في النص من جهة أول أن المشرع الجزائري عندما نص في المادة 161 على عقوبة التسميم لم تنص على القتل وانما جعل لفظ –أو– أي أن هذه الجمة مستقلة وليس السم ظرف مشد لجريمة القتل.[2]

ومن جهة ثانية إن المشرع الجزائري متأثر بالمشرع الفرنسي في جريمة التسمم حيث أن حدد لها عقوبة 30 سنة سجن، كما حدد لها عقوبة السجن المؤبد، عندما يقترن التسميم بجناية أو جنحة، مثلما مثل جريمة القتل.

وأن المشرع الفرنسي جعل ريمة التسميم جريمة مستقلة هو الأخر.

وأن المشرع الفرنسي عندا يقترن يسبق الأضرار وترصد تشدد العقوبة، كما أن المشرع المغربي في المادة 398 هو الآخر اعتبرها جريمة مستقلة ويعاقب بالإعدام، سواء حدثت النتيجة او لم تحدث بقوله: «وذلك بمحاولة الاعتداء على حياة الإنسان بمواد قد تؤدي إلى الوفاة حتما بأي طريقة استعملت ومهما كانت النتيجة بعد مرتكب الجريمة التسميم».

من هنا نستخلص أن المشرع المغربي حذا نحو المشرع الجزائري في تجريم بنفس الطريقة.[3]

---

[1] دردوس مكي، القانون الجنائي في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات، الطبعة الأولى، 2007، قسنطينة، ص161.

[2] سعدي حيدرة، المرجع السابق، ص120.

[3] أنظر سعدي حيدرة، نفس المرجع، ص121.أنظر سعدي حيدرة، نفس المرجع، ص121.–

المطلب الثاني: دور الطب الشرعي كوسيلة اثبات في الكشف عن السم

المطلب الشرعي دور علميا وقتيا في الكشف الدليل الجنائي للوصول إلى خيوط الجرائم الغامضة عندما يعجز التحقيق عن الكشف عن ملابساتها ومرتكبيها، خصوصا أن الكشف له دور كبير في إدانة المتهم أو تبرئته، ومن المعروف أن دمع الأدلة من اختصاص الأجهزة التحقيقية الابتدائية والقضائية وبإشراف قاضي التحقيق المختص ويتداخل الطب الشرعي خلال مرحلة التحقيق أو بناء على أمر قضائي لتحديد بين وفاة المجني عليه من خلال التشخيص والمعاينة وإعداد التقرير الطبي الشرعي تشريح الجثة ومنه كذلك الشهادات الطبية يعتبرها مهمة في الطب الشرعي من ناحية الفحص والتشخيص، وبالإضافة إلى ذلك قضايا التسميم بفعل فاعل، إلا أن الفحص الطبي يتم في إطار الخبرة القضائية لتحديد نوع الوفاة كونها طبيعية أو غير طبيعية خصوصا إذا كان سبب الوفاة غير معروف، مثل الوفاة الناشئة عن التسميم نتيجة تعاطي السموم.[1]

الفرع الأول: ماهية الطب الشرعي

1) مفهوم الطب الشرعي

أ) لغة: هو مصطلح يتكون من شقين هما طب وشرعي، أما الطب لغة فله عدة معان والأصل في هذه المعاني هو الحذف بالأشياء والمهارة، ويقال كمن له دراية بالأشياء طبيب، ورغم أن الأصل الكلمة هو الحذف والمهارة، إلا أن المشهور في استعمالها هو معنى المعالجة والمداواة، أما الطب إصلاحا فيقصد به العلم بأحوال بن الإنسان.

وأما الشرعي فهي كلمة مشتقة من الفعل شرع أي بدأ، ومعناه الشروع في الفصل بين المتنازعين من أجل إثبات الحقوق بهدف الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة من خلالها.[2]

ب) الطب الشرعي: يعرف بأنه «مجموعة القواعد والتقنيات الطبية والبيولوجية التي تستخدم لحل المشاكل القضائية والوصول على حقيقة يبحث عنها القاضي، تتعلق بدليل

---

[1] رافع عبد الله حميد الدوري، الرسالة السابقة، ص 92.

[2] بشقاوي منيرة، الطب الشرعي ودوره في إثبات الجريمة، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2014، ص8، تاريخ المناقشة 2014-2015.

الجريمة ونسبتها إلى شخص كما يستخدم الطب الشرعي للتعرف على الجثث المجهولة الهوية خلال الكوارث الطبيعية».

من خلال هذا التعريف يتضح أن الطب الشرعي يتعلق أساسا بالقضاء حيث سيتعين التحقيق الجنائي بالطبيب الشرعي لإجراء خبرة طبية مفادها معاينة الجثة أو الإصابة الجسدية، أو الجرائم الجنسية فهو له دور مساعد وحاسم في أن واحد من أجل إثبات الجريمة.[1]

ومن هنا سوف نتطرق إلى تعريف الطب الشرعي في الفقه والقانون.

أولا: التعريفات الفقهية: يعرف الطب الشرعي بعدة تسميات الطب العدلي، الطب القضائي، الطب الجنائي، الطب القانوني، طب المحاكم وطب الأموات، حيث يذهب " أحمد غاي" إلى القول أن الطب الشرعي هو فرع من فروع الطب أي اختصاص طبي يمارسه الطبيب الشرعي المكلف بإجراء أعمال خبرة أو معاينات لمساعدة القضاء الجنائي أو المدني في مجال البحث عن الحقيقة.

ويعرفه الدكتور "منصور عمر المعايطة" بأنه "العلم الذي يمثل العلاقة بين الطب والقانون وترتكز هذه العلاقة على ما يحتاج إليه القانون من الطب وما يحتاج إليه الطب من وما يحتاج إليه الطب من القانون.[2]

ثانيا: التعريف القانونية

يعرف على أنه " فرع من فروع الطب أي اختصاص طبي يمارسه الطبيب الشرعي المكلف بإجراء اعمال خبرة أو معاينات لمساعدة القضاء الجنائي أو المدني في البحث عن الحقيقة، كما يعرفه بأنه: " العلم الذي يسخر المعارف الطبية لقائدة الإجراءات القانونية".

ويمكن القول أن اطب الشرعي هو فرع طبي تطبيقي يهدف إلى خدمة العدالة من خلال تفسير وإيضاح المسائل الطبية موضوع المنازعة القضائية التي تنظر أمام رجال

[1] تيزي عبد القادر، الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد02، 2021/11/13، ص62.

[2] بن ساحة يعقوب بن الأخضر محمد، دور الطب الشرعي في المنظومة القضائية الجزائرية، مجلة السياسة العالمية، المجلد (5)، العدد2، سنة 2021، 2021/06/04، ص469.

القانون، ويساعد القضاء في الكشف عن الغموض الذي يحيط بالجريمة، ويطلق عليه عدة تسميات في اللغة العربية كالطب القضائي والطب الجنائي والطب العدالي.[1]

بالنسبة للملكة العربية السعودية في قانون الصحة نجدها تعرف الطب الشرعي بصورته العصرية الحديثة بأنه فرع طبي تطبيقي يختص ببحث كافة المعارف والخيرات الطبية الشرعية وتطبيقها، يهدف بتفسير وإيضاح وحل ما يتعلق بالأمور الفنية والطبية الشرعية لقضاء والمسائل التي يكون موضوع التحقيق المنازعة القضائية فيها تتعلق بالجسم البشري وما يقع عليه من اعتداء.

ومنه فإن المشرع الجزائري لم يعرف الطب الشرعي بل اقتصر بذكر بعض القواعد المتعلقة بكيفية ممارسة مهنة الطب الشرعي حسب القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وأيضا ما دونة أخلاقيات ممارسة مهنة الطب ومختلف المراسيم التنفيذية والمعدلة المتممة، من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الطب الشرعي كما يد على اسمه هو نقطة الالتقاء بين الطب والقانون، ويعد من أهم العلوم في مجال الكشف عن الجريمة، فهو علم لا غنى عنه في مجال العمل القانوني، لكونه يساهم في الوصول إلى الدليل الجنائي والكشف عن الجريمة وعن هويت مرتكبها، وتمكين القاضي الجنائي من توجيه اقتناعه وإصدار الأحكام الصائبة.[2]

الطب الشرعي: هو فرع من فروع الطب المتعددة، يختص في تطبيق العلوم الطبية، خدمة للكثير من المسائل القضائية التي لا يستطيع القاضي البحث فيها بعيدا عنه، فالطبيب الشرعي يكون ملما بجميع فروع العلوم الطبية، وكذلك بأمور القضاء والقانون، ولو بشك عام فعلى ملاحظاته وتقريه، يتوقف مصير العديد من الأشخاص لأن من أهم ما يعرض فإن على الطبيب هنا أن يعتمد مهارته وخبرته وفوق ذلك على ضميره وحياده، ويتذكر أن الشخص القادم للمعاينة الشرعية هو غير ذلك الذي يقصد الطبيب بحثا عن العلاج والخلاص من الداء، فمن مصلحة الأول أن يضخم حجم الإصابة والمعاناة، وأن يبالغ عن وصفها ووصف أثرها عليه ويلجأ إلى كل ضروري الكذب والحيلة لشرح ما يشكو منه، كاملا

[1] دلال وردة، الطب الشرعي ودوره في اثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 08، العدد 02 سنة 2020، ص31.

[2] بن ساحة يعقوب، بن الأخضر محمد، المجلة نفسه، ص469.

على خلاف المريض الذي يسعى للعلاج ويتقدم من طبيبه بكل صدق وبصراحة متناهية أملا بأن يكون خلاصه على يد الطبيب المعالج.[1]

2) أهمية الطب الشرعي:

بالنظر إلى أهمية الطب الشرعي وكونه يحتاج إلى معرفة اختصاصات كثيرة في الطب، ففي كثير من الدول العالم يقوم بعمل الطبيب الشرعي طبيب حصل على الدكتوراه في الطب، ومن ثم تخصص في مادة الطب الشرعي، يستفاد من خبرته ومعرفته الواسعة في إحقاق الحق وتوضيح الأمور الغامضة مام عدالة القضاة، ويكون ذلك مدونا تقرير طبي شرعي.[2]

ومن أهم الأعمال الخاصة بالطبيب الشرعي:

- الجراح بأنواعها، وتحديد السلاح المستخدم، وتاريخ حدوث الجراح.
- قضايا التسمم.
- الكشف على المساجين المطلوب الافراج عنهم.

وفي حالة وجود اعتداء جنسي فإنه يتطلب فحص الجاني والمجني عليه، خاصة في حالات الجنون أو العتة.

تحديد قضايا الأحداث وفحص الجثث لتحديد نوع الإصابات الجنائية وتشريحه لمعرفة أسباب الوفاة.

فالعلاقة الطب بالقانون علاقة وثيقة فيجب على الطبيب أن يعلم بالقانون من حيث التعامل طبيعته العمل، ويجب عليه معرفة جميع القوانين التي تحكم مهنة الطب من أطباء وصيادلة اسانا ومعاونيهم.[3]

---

[1] حسين علي شحرور، المرجع السابق، ص16

[2] جلال الجابري، المرجع السابق، ص16.

[3] ينظر جلال الجابري، المرجع نفسه، ص16-17.

يجب على الطبيب الشرعي التحلي بخلق عال وضمير حي، وأن لا يبوح بأسرار مهنته وأن يكون متبعا لتقدم العلمي في مادة الطب الشرعي.

أن الطبيب الشرعي هو المساعدة الأيمن للقاضي في الحالات المعروضة عليه، ولا يمكن للقاضي أن يتوصل إلى المعلومات الصحيحة إلا بوجود طبيب شرعي يثبت لها صحة الحدث، ويضم الطب الشرعي عدة اختصاصات: الطبيب الشرعي المختص، كيميائي مختبر الطب الشرعي، فنبين قسم الأسلحة، اختصاص قسم التزوير، اختصاص قسم السموم، اختصاص قسم التصوير، اختصاص قسم السوائل والدم، اختصاص قسم الثلاجة وحفظ الجثث.

1- **تطبيقات الطب الشرعي:** لقد ظلت مهنة الطب الشرعي مرتبطة بفحص أو معاينة الأشخاص الضحايا الذين يقرضون لاعتداءات وينتج عنها أفعال جنائية، والفحص الطبي يدخل في إطار الخبرة القضائية،، ولكن مع تطور المجتمعات وظهور الصناعات الحديثة واقتصاد السوق أدى ذلك إلى وجود مؤسسات التأمين والحماية الاجتماعية توسع اختصاص الطبيب الشرعي لتعدد الظروف واختلافها التي يجب فيها على الطبيب الشرعي اثناء قيامه بالمهام المسندة إليه من الجهات المختصة أن يبدي براي مسبب علميا وعمليا على حاة الأشخاص المراد فحصهم في إطار خبرته.

إن الطبيب الشرعي يعتبر الركيزة الأساسية في دعم القانون، من خلال مساعدته للعدالة في التحريات الجنائية ومختلف الخبرات الطبية، سواء المدنية أو الجزائية.[1]

أ) **الطب الشرعي القضائي:** ويشمل هذا القسم دراسة علم الجريمة وتقييم الأدلة وأسباب الأسفكسيا العنيفة، وقتل الأطفال وجميع الإصابات المتعلقة بالجسم البشري والدراسات المتعلقة بالجنس والاعتداءات والاضطرابات الجنسية والعقم والاجهاض ومشاكل الزواج، والحمل والبنوة والأمراض التناسلية، ودراسة علم السموم، ومظاهر التسمم وعلاجها، ودراسة أجزاء الجسم البشري وتجميعها والتشريح وتشخيص طرق الوفاة وفحص الملابس من الناحية الطبية الشرعية وتحقيق الشخصية، والاستعراف سواء في الأحياء أو المتوفين وتقدير السن

[1] محمدي سامية، الرسالة السابقة، ص43.

وفحص البقع والاثار المختلفة في الحوادث الجنائية، وفحص المستندات والدراسات العقلية، ودراسة اضطرابات الشخصية والجرائم والمخالفات التي نشا عنها، ودراسة الانتحار.

فكل ما يتعلق بالجريمة وما يترتب عنها من نتائج يختص بدراسته هذا القسم، وهو ما يلزم على المتهمين بدراسة الجريمة وأسبابها، ومعرفته للتمكن من القضاء على كل سبل الانحراف في المجتمع.[1]

ب) **الطب الشرعي الاجتماعي:** الطب الشرعي الاجتماعي بتعلق بالجوانب الاجتماعية التي تخص الفرد كالحماية الاجتماعية التي يتطلبها القانون للأفراد وغالبا ما نجده في النزاعات ذات الطابع الاجتماعي كالنزاع القائم بين العامل والهيئة المستخدمة من خلال الأمراض المهنية وحوادث العمل أو طب العمل وكذلك بالنسبة للنزاعات المتعلقة بمدى الصحة العقلية لمن ترك وصية وفي حالات الحجر.

ت) **الطب الشرعي الجنائي:**يهتم الطب بدراسة وتشخيص الأثار التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة من خلال قيام الطبيب الشرعي بمعاينة مسرح الجريمة في مجال اختصاصه بملاحظة كل ما يمكن أن يفيد التحقيق من اثار تركها الجاني (يقع دم أو سائل منوي، شعر...) كما يساهم في الكشف عن هوية جثة.[2]

ث) **الطب الشرعي المهني:** ويشمل هذا القسم دراسة قواعد ممارسة مهنة الطب والممارسة غير المشروعة، ودراسة النظم الطبية والرف الطبي، والمقاليد الطبية وسر المهنة ودراسة المسؤولية الطبية وقواعدها، وتطورها التشريعي، وتحقيق دفاع الأطباء، ودراسة التذاكر الطبية والشهادات وقواعد تحريرها، والدراسات المتعلقة بحقوق الأطباء.[3]

وبالتالي فكل ما يتعلق بمهنة الطب، قواعدها واصولها يختص بدراسة هذا القس، خاصة فيما يتعلق بقواعد تحرير الشهادات الطبية، والتي تعتبر الوثيقة الهامة التي يستحسن على الطبيب الشرعي توخي الدقة في تحريرها واستعمال الألفاظ السهلة والسليمة، ليتسنى للجهة

[1] بشقاوي منيرة، الرسالة السابقة، ص35.

[2] تيزي عبد القادر، المجلة السابقة، ص63

[3] تيزي عبد القادر، المجلة السابقة، ص63.

الآمرة بالخبرة معرفة محتواها وقراءتها القراءة الجيدة، للتمكن من إصـــدار الحكم الصـــائب والسليم.[1]

ت) الطب الشـــرعي العقلي: أنه يدرس الركن المعنوي للجريمة، وذلك من خلال دراســـة مدى تمتع المتهم بقواه العقلية وقت إتيانه الأفعال الجريمة وبالتالي هل قام بها عن إرادة أم كانت معينة لأصـــابته بأقة عضـــلية من شـــأنها أن تقدم إرادتها وتجعله عاجزا عن إدراك ما تقوم به وعند ثبوت ذلك فإن جريمة تنهار في حقه للانهيار أحد أركانها وهو الركن المعنوي ويلعب الطبيب الشـــرعي دور هام في تقرير مدى تمتع المتهم بقواه العقلية من عدمه، كما يدرس علاقة الأراض العقلية بالمســـؤولية الجزائرية، ومدى تأثير الحالة العقلية للمجرم على ركن المعنوي للجريمة.[2]

ث) الطب الشرعي التسمم: مواضعية هي حالات التسميم سواء بالمواد الكيميائية كالسيدا لكربون أو التســـممات الغذائية، ومقدار تأثيراتها على الجســـم، بالإضـــافة إلى معرفة طرية تعاطي السم (الحقن العضلي، البلع عن طريق الفم، أو على طريق الجلد). [3]

الفرع الثاني: دور الطب الشرعي في اثبات الجريمة

إن مجالات تدخل الطب الشرعي في الاثبات الجنائي عديدة ومتنوعة، فهي تحصل كلما وجدت مســـألة فنية بحتة تحتاج إلى رأي وتقدير الطبيب الشـــرعي، الذي ينتدب من الجهة القضائية المختصة لتوضيحها من خلال الأجوبة المقدمة في تقريره.[4]

يعد الطب الشـرعي وسـلة هامة في إثبات المسـؤولية عن طريق الإثبات الجنائي، ولهذا فإن جهات متعددة من القضـــاء يمكن أن تلجأ إلى ندب خبير شـــرعي كقاضـــي التحقيق أو قضاة الحكم.[5]

---

[1] بن ساحة يعقوب، بن الأخضر محمد، المجلة السابقة، ص470.

[2] بشيقاوي منيرة، الرسالة السابقة، ص35.

[3] بن ساحة يعقب، بن الأخضر محمد، المجلة نفسه، ص470.

[4] بشقاوي منيرة، الأطروحة السابقة، ص88.

[5] تيزي عبد القادر، المجلة السابقة، ص68.

1) الخبرة الطبية في جريمتي: القتل والتسميم:

أولا: في جريمة القتل: تعد جريمة القتل من أبشع جرائم الاعتداء على النفس البشرية وأشدها خطرا على المجتمع، لذلك أوردت مختلف التشـريعات عقوبات مشـددة لهذه الجريمة، تتراوح بين المؤبد والإعدام، ذلك أن حياة الإنسـان مقدسـة ولا يجوز الاعتداء عليها بأي شـكل من الأشكال.[1]

لقد ألزم المشـرع الجزائري عند دفن أي جثة أن تمر على إجراء المعاينة الطبية لتحديد سـبب الوفاة، وهو ما نص عليه قانون الحالة المدنية الجزائري في المادة 82، وكما كان الأمر كذلك فبعض الأطباء لا يقومون بفحص المتوفي، ويكتفون بالكشـف الظاهري للمتوفي دون التأكد من حالة الوفاة وتهربا من المسـؤولية يقومون بتحرير شـهادة معاينة الوفاة، ويسـجلون فيه " وفاة مشـكوك فيها" وفاة غير طبيعية" وأمام هذا الأمر فإن ضـابط الحالة المدنية يرفض تسجيل شهادة الوفاة وتسليم إذن بالدفن لأهل المتوفي إلا بحصولهم على اذن بالدفن من وكيل الجمهورية هذا الأخير بمجرد الاطلاع على شـهادة معاينة الوفاة ويلاحظ عليها عبارة "وفاة مشكوك فيها" يسخر الطبيب الشرعي تشريح الجثة وتصوروا المعاناة ودوام الحزن وحالـة أهـل المتوفي طوال مـدة الانتظـار للحصـول على إذن من طرف وكيـل الجمهورية.[2]

بالإضـافة إلى هذا الحالات يجب إجراء التشـريح الطبي كالحالة المتعلقة بالعثور على الجثة سـواء كانت بداخل الماء أو في أي مكان آخر، وفي حالة المتوفي حرقا، والوفيات بسبب العنف أو الوفيات الناتجة عن التسمم أو المخدرات...الخ.

أ) **تحديد طبيعة الوفاة:** بناء على الخبرة الطبية يتبين لنا هل أن الموت كان طبيعيا أم سـبب جريمة القتل، ونلاحظ أن هذه الأخيرة تكون قائمة طالما أن فعل إزهاق الروح المشـكل لركنها المادي، وعليه فإذا تبين أن الوفاة كانت طبيعية فإن مصـير الدعوى هنا سـيكون حفظ الملف وانتقاء وجه.[3]

---

[1] بشقاوي منيرة، الأطروحة نفسه، ص89.

[2] يخلف عبد القادر، دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد17، 2018، ص 250.

[3] يخلف عبد اقادر، المجلة السابقة، ص251.

ب) **تحديد سبب الوفاة:** بعد أن تحدد طبيعة الوفاة بأنها جنائية وليست طبيعية يجب على الطبيب الشرعي أن يجيب عن السؤال المتعلق بسبب الذي أدى إلى إحداث الوفاة؟ أي إبراز الرابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة الاجرامية وهي الوفاة، فالطبيب الشرعي هو الوحيد المؤهل ليبين للقاضي ما إذا كان فعل الجاني يوجد ضمن الأسباب التي لعبت دورا مباشرا وفوريا في إحداث الوفاة وتأسيسا على ذلك يكون مسؤولا عنها، إذا كان فعله الاجرامي هو السبب الأساسي ذو الكفاية والفاعلية في إحداثها، وهي المسألة ذات اطابع الفني الطبي البحث والتي تأتي بطبيعتها عن اختصاص قاضي الموضوع.[1]

ت) **تعيين تاريخ الوفاة:** فغن هذا لا يدخل ضمن أركان الجريمة وانما يشكل أحد العناصر المساعدة في البحث عن الدليل الجنائي خصوصا إذا حامت الشكوك حول مشتبه معين، بحيث أن تحديد الفترة التي حدثت فيها الوفاة من شأنه أن يحصر نطاق البحث عن الدليل الجنائي وعدم إفلات الجناة المشته فيهم من العقاب.[2]

ث) **التعرف على الجثة:** كثيرا ما ينتقل الطبيب الشرعي إلى مكان كتشف الجثة حيث يكلفه ممثل السلطة القضائية بفحصها خاصة إذا تبين أن الجثة مجهولة الهوية، أو على درجة كبيرة من التعفن مما يصعب معرفتها نتيجة تغير ملامحها وأوصافها، وهو ما يستدعي عرض الأمر على الخبرة الطبية الشرعية للتعرف على الجثة.[3]

وأول ما يقوم به الطبيب الشرعي لحظة تواجده بمسرح الجريمة، هو معاينة المكان الذي تم فيه العثور على الجثة.

ثانيا: في جريمة التسميم

تعرف المادة 260 من قانون العقوبات التسميم بأنه " الاعتداء على حياة إنسان بتأثير مواد يمكن أن تؤدي إلى الوفاة عاجلا أو آجلا، أيا كانت استعمال أو إعطاء هذه المواد ومهما كانت النتائج التي تؤدي إليها.

[1] دلال وردة، المجلة السابقة، ص42.

[2] يخلف عبد القادر، المجلة نفسها، ص252.

[3] بشقاوي منيرة، الاطروحة السابقة، ص99.

من هذا التعريف يتبين لنا أن المشرع الجزائري لم يعرف المادة السامة ولم يحدد نوعها وانما مفهومها وفقا لنص جاء مطلقا وذلك في عبارة: " أيا كان استعمال أو إعطاء هذه المواد كما أنه يعاقب هذه الجريمة سواء حدثت أو لم تحدث.[1]

الوفاة بسبب الغرق أو الحروق أو الخنق أو التسميم: الغرق هو استئناف الماء بدلا من الهواء فيؤدي إلى غمر المجاري التنفسية بالماء، أما الحروق فهي عبارة عن اضرار جلدية ناتجة عن حرارة عالية أو إشعاع، بينما الخنق هو الاطباق على عنق الضحية والضغط عليها بواسطة اليدين أو الرباط أو سلك، والتسميم هو إزهاق روح إنسان باستعمال مادة سامة.

فالطبيب الشرعي يسخر تشريح الجثة من أجل معرفة سبب الوفاة وهو شيء يقوم به هو للاستعراف على الجثة إن كانت مجهولة ويكون ذلك بملاحظة السن والنوع الجنس ودرجة نمو الجسم ولون الجلد والشر والتي تأخذ صورة فوتوغرافية قبل تشريح الجثة ويكون التشريح حسب الأصول التالية: العنق، الصدر، البطن، الرأس ويسجل الطبيب الشرعي ملاحظاته حول الجثة.[2]

أ) **حالة عدم إحداث السم لأثره:** قد يتناول الضحية مقدرا مغيرا من المادة السامة ولكن مفعولها لا يترتب عنه الوفاة، وانما يقتصر الأمر على مجرد تقلصات أو آلام على مستوى الأمعاء فقط، وهذا راجع إلى قوة أو المناعة التي يكتسبه الشخص، فهناك أشخاص ضعيف البنية تأثر فيها المادة أو الدواء والآخر لا يؤثر فيه لأنه قوي البنية غير أنه إذا بقي الشخص الذي تناول المادة السامة على قيد الحياة، وكانت هناك شبهة جنائية على حدوث جريمة التسميم، فإ اللجوء إلى الخبرة الطبيب الشرعي في هذه الحالة أكثر من ضرورة تتطلبها مقتضيات التحقيق، من أجل معاينة المادة المستعملة والتأكد من مدى فعاليتها في إحداث النتيجة.

لذلك فإن مسألة تكييف الفعل على أنه قتل بالتسميم متوقف على فعالية الوسيلة المستعملة في إحداث الوفاة، وإن تحديد مدى نجاعة هذه الوسيلة يرجع إلى خبرة الطبيب

---

[1] بشقاوي منيرة، الأطروحة السابقة، ص100.

[2] تيزي عبد القادر، المجلة السابقة، ص68.

الشـرعي الذي يبين في تعزيزه ما إذا كانت هناك سـببية بين الوسـيلة المسـتعملة والنتيجة المترتبة عنها.

ب) **حالة إحداث السم لأثره:** وعلى عكس الحالة الأولى فإنه إذا أحدث السم أثره وقام لدى الطبيب الشرعي أثناء إجراء الصفة التشريحية شبيهة في حدوث **الوفاة بالسم**، فيجب عليه البحث عن اثار المادة السـامة في المعدة من خلال أخذ جزء منها ومن الأمعاء ومحتوياتها والكبد والطحال، ليبين نوع المأكولات أو السوائل إن كانت من النوع الممتص أو الغازي.

على أنه يجب الحذر من ان بعض أنواع السـموم تحل في الجسـم او تخرج منه عن طريق القيء أو يتغير تركيبه الكيماوي بالأنسـجة، حيث يفشـل التحليل الكيماوي في العثور على أثارها، فإن الطبيب الشرعي في حالة الوفاة بالسم مهمة إرسال الأشياء المطلوب تحليلها مرفقة بالأوراق الطبية المتعلقة بموضـوع القضـية، مع اسـتمارة يبين فيها تاريخ التبليغ عن الحادث واسم المصاب وسنه وهل كان في صحة جيدة قبل الإصابة وهل شكى من مذاق خاص للطعام.

وهي المسائل الفنية البحتة التي لا تدركها معارف القاضي الذي يستعين بالخبرة الطبية الشرعية لتوضيحها.

لذلك فإن تشريح الجثة بعد الوفاة يساعد على معرفة حالات التسمم خاصة السموم التي تترك أثر موضوعيا مثل السموم الآكلة كحمض الكيرينيك أو حمض الفنيك.

فإن القاضـي لا يأنس من نفسـه الكفاية العلمية أو الفنية للبحث فيها، مما يقتضـي منه عرض الأمر للطبيب الشـرعي الذي يسـتعين هو الآخر بخبراء في هذا المجال لتشـخيص حادثة الوفاة بالتسميم.

إذن فإن اللجوء إلى الخبرة الطبية الشـرعية في جريمة التسـميم أمر لا بد منه لإفادة القاضي الجنائي في تكوين اقتنائه الشخصي.[1]

[1] بشقاوي منيرة، الطروحة السابقة، ص103.

ملخص الفصل الثاني:

تعد جريمة القتل العمد بالسم احدى جرائم القتل العمد التي شدد المشرع عقوبتها فقرر لها ان تكون الاعدام، ولا يشترط توفر جميع الاركان، لان المشرع الجزائري نص في المادة 260 بقوله الاستعمال أو الاعطاء تقوم الجريمة ولا تنتظر حدوث النتيجة.

وإن إثبات واقعة التسميم مسألة موضوعية تخضع للقراءة العامة في الاثبات ويستعان عادة بأراء الاطباء الشرعين، والكيميائين لا مكان التحقق من استعمال السم ونوعه، ومدى صلته بالوفاة، فالطبيب الشـــرعي يلعب دور مهما في مســـاعدة القضـــاء في تحقيق العدالة، فغن القاضي لا يمكن له الفصل والحكم في جريمة ما تمس الكيان الجسماني للانسان بدون خبير يساعده في هذا له تكوين خاص بهذا المجال.

الخاتمـــة

خاتمة:

يعد دراسة جريمة القتل بالسم وتفريدها عن الجرائم القتل الاخرى، وجعلها جريمة قائمة ومستقلة بذاتها وأن الوسيلة الاجرامية غير محددة في كل التشريعات سواء عن طريق الحقن او الشم أو البلع وأنه جريمة يصعب اثباتها وخطورة ارتكابها لانه تتم بالغدر والخيانة وتأتي من الاقارب، وان المشرع الجزائري شدد في جريمة التسميم بقوله بمجرد الاستعمال أو الاعطاء تقوم الجريمة ولا تنتظر فالنتيجة تامة، خلافا للتشريعات الاخرى مثال الشرع المصري الذي يعتد بالنتيجة الجرمية كي تقوم الجريمة، وكون معرفة ان المادة سامة أو غير سامة يرجع إلى قاضي الموضوع الذي يسترشد بأهل الخبرة من الاطباء والصيادلة والكيمائيين من اجل معرفة سبب الوفاة وكشف الجريمة.

النتائج:

– تقوم جريمة التسميم في التشريع الجزائري على أمرين أساسين الاستعمال أو الاعطاء تقوم الجريمة تامة مهما كانت النتيجة سواء حدثت الوفاة او لم تحدث.

– إن المشرع الجزائري كغيره من التشريعات لم يحدد الوسيلة الاجرامية بل تركه لخبير.

– إن عقوبة جريمة التسميم في القانون الجزائري هي الاعدام حسب نص المادة 261.

– إن التقنية الحديثة في مجال المختبرات الجنائية اثبتت القدرة على معرفة نوع السموم ومقدار الجرعات القاتلة له ووفر القضاء كثيرا في معرفة تكييف الواقعة الجرمية لجريمة القتل بالسم حسب نص القانون.

التوصيات:

في ضوء ما وصل إليه الباحث يعد الخوض في جريمة القتل بالسم ودراساتها دراسة علمية وقانونية ويثبتها تثبيتا دقيقا باعتبارها جريمة قتل مستقلة وقائمة بذاتها فإن الباحث يوصي بما يأتي:

على المسلم والمؤمن أن يحذر من قتل النفس البريئة لأنه أعظم ذنب يعد الشرك بالله، وما يترتب عليه من عقاب دنيوي وآخرون.

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَـــاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ سورة البقرة الآية 178

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

- القوانين:

* الأمر رقم 66 -156 المؤرخ في 18 صـــفر 1386 الموافق 8 يونيو ســـنة 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.

ثانيا: قائمة المراجع

1- المؤلفات:

1. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص – الجزء الأول، دار هومة، الطبعة الإحدى والعشرون، الجزائر، 2019.
2. أحمد جلال، موسوعة الطب الشرعي – جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، الجزء الأول، دار الفكر والقانون، المنصورة.
3. إسراء عزام عميرة، علم السموم، د.ط، د.ن.
4. جلال الجابري، الطب الشـــرعي والســـموم، منتدى اقراء لثقافي، الطبعة الاولى 2002، عمان، 2002.
5. حسين علي شحرور، الطب الشرعي مبادئ وحقائق، مكتبة نرجس، د ط، د ن.
6. دردوس مكي، القانون الجنائي في التشـــريع الجزائري، ديوان المطبوعات، الطبعة الأولى، 2007، قسنطينة.
7. رجاء محمد عبد المعيود- مبادئ علم الطب الشـــرعي والســـموم لرجال الامن والقانون، جامعة نايف العربية للعلوم القانونية، الطبعة الاولى، 1433 هـ -2012م، الرياض.
8. سعدي حيدرة، الجرائم ضد الأشخاص والأموال، القسم الخاص بين النص والواقع في ظل أحدث الاجتهادات الفقهية والتطبيقات القضائية مقارنة ببعض التشريعات العربية والتشريع الفرنسي، ألفا للوثائق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سبتمبر 2020.
9. طارق ســـرور، قانون العقوبات القســـم الخاص، جرائم الاعتداء على الأشـــخاص، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2001.

10. عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم الخاص جرائم الاعتداء على الانسان والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، 2010، بيروت، لبنان، ص 149.
11. عز الدين طباش، شرح القسم الخاص من قانون العقوبات، جرائم ضد الأشخاص والأموال، دار بلقيس، الطبعة الثانية، دار البيضاء، الجزائر، 2023.
12. فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
13. محمد السعيد رمضان، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة.
14. محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري – القسم الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2005، الجزائر.
15. مديحة فؤاد الخضري، الطب الشرعي ومسرح الجريمة، المكتب الجامعي الجديد، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2005.
16. ياسين صافي وآخرون، الطب الشرعي والسموميات، منظمة الصحة العالمية لمكتب الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، بيروت 2010.

2- المقالات العلمية:

1. بن ساحة يعقوب بن الأخضر محمد، دور الطب الشرعي في المنظومة القضائية الجزائرية، مجلة السياسة العالمية، المجلد (5)، العدد2، سنة 2021.
2. تيزي عبد القادر، الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد02، 2021/11/13.
3. دلال وردة، الطب الشرعي ودوره في اثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 08، العدد 02 سنة 2020.
4. يخلف عبد القادر، دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد17، 2018.

3- الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. أطروحات الدكتوراه:

* محمدي سـامية، دور الطب الشـرعي في إثبات جريمة قتل العمد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة احمد دراية ادرار،2022.

ب. رسائل ماجستير:

1. أحمد محمود عواد رقاد، المسـاهمة الجنائية في جريمة القتل بالسـم –دراسـة مقارنة–، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق بجامعة الشرق الأوسط، 2014.
2. بشـقاوي منيرة، الطب الشـرعي ودوره في إثبات الجريمة، مذكرة من أجل الحصـول على شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، بن عكنون، 2014.
3. رافع عبد الله حميد الدوري، المشـكلات العملية والقانونية في جريمة القتل بالسـم، دراسـة مقارنة بين القانون الأردني والعراقي، قدمت هذه رسـالة الماجسـتير في الحقوق، قسـم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، 2013.

4- من الأنترنت:

- موقع، fr.Scribd.com، جريمة التسمم وإعطاء المواد الضارة.

الفهـــــرس

قائمة المختصرات

مقدمة:..... 2
الفصل الأول: الأحكام الموضوعية لجريمة التسميم في التشريع الجزائري..... 7
المبحث الأول: مفهوم جريمة التسميم 9
المطلب الأول: تعريف جريمة التصميم.....10
الفرع الأول: مدلول السم 10
الفرع الثاني: تعريف التسميم في القانون 12
الفرع الثالث: مدلول السم في الطب 15
الفرع الرابع: تصنيفات السموم.....16
المطلب الثاني: خصائص جريمة التسميم 28
الفرع الأول: الفرق بين السم والمصطلحات المتشابهة:.....29
الفرع الثاني: الفرق بين التسميم والمواد الضارة بالصحة.....31
المبحث الثاني: صور التسميم وطرق علاجه 32
المطلب الأول: صور التسميم.....32
الفرع الأول: الطعام 32
الفرع الثاني: الحقن 33
الفرع الثالث: الاستنشاق 33
المطلب الثاني: طرق علاجه 34
ملخص الفصل الاول: 37
الفصل الثاني: الأحكام الجزائية للجريمة التسميم في التشريع الجزائري.....39
المبحث الأول: أركان جريمة التسميم 40

المطلب الأول: الركن الشرعي.....40
المطلب الثاني: الركن المادي 41
الفرع الأول: الوسيلة المستعملة 42
المطلب الثالث: الركن المعنوي للجريمة التسميم 47
الفرع الأول: القصد العام للجريمة التسميم: 48
الفرع الثاني: القصد الخاص في جريمة التسميم 49
المبحث الثاني: الجزاء المقرر لجريمة التسميم.....51
المطلب الأول: العقوبات 51
المطلب الثاني: دور الطب الشرعي كوسيلة اثبات في الكشف عن السم 53
الفرع الأول: ماهية الطب الشرعي 53
الفرع الثاني: دور الطب الشرعي في اثبات الجريمة.....59
ملخص الفصل الثاني:.....64
خاتمة: 66
قائمة المصادر والمراجع 69

ملخص:

إن جريمة التسميم جريمة مستقلة بذاتها، فهي ترتكب من قبل أشخاص مألوفين لدى المجني عليه ممن يثق بهم ويأمن لهم، ونظرا لسهولة ارتكاب هذه الجريمة وإخفاء أثرها وصعوبة اكتشافها، بالإضافة إلى ما تنطوي عليه من غدر ونذالة وخيانة للثقة والائتمان والدناءة في الأخلاق وجبن في السلوك، الأمر الذي دعا بعض التشريعات إلى تشديد العقاب عليها بالإعدام.

الكلمات المفتاحية:

التسميم، وسيلة استعمال، سم، جريمة، تشديد.

Résumé:

Le crime empoisonnement est un crime indépendant en soi, car il est commis par des personnes familières à la victime, en qui elle a confiance et en qui elle se sent en sécurité. En raison de la facilité de commettre ce crime, de sa capacité à dissimuler ses traces et de sa difficulté à être découvert, ainsi que de sa perfidie, de sa malveillance et de sa trahison de la confiance et de la crédibilité, et de la lâcheté morale et du comportement lâche, certaines législations ont été amenées à durcir les peines à son encontre, y compris la peine de mort.

Mots-clés : Empoisonnement, moyen d'utilisation, poison, crime, durcissement.